الديناميكيات الاجتماعية لانتخابات مجلس الشعب في الرقة

•دراسة تحليلية•

جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة السورية للأبحاث و التنمية المستدامة

المؤسسة السورية
للأبحاث و التنمية
المستدامة

Syrian Foundation
for Research and
Sustainable
Development

الديناميكيات الاجتماعية لانتخابات مجلس الشعب في الرقة

(دراسة تحليلية)

نيسان/أبريل 2026

إعداد

حسن خلف الحسين - عبد الحميد العيسى - حسن القصاب

المؤسسة السوريّة للأبحاث والتنمية المستدامة هي منظمة مجتمع مدنيّ سـوريّـة، غير حـكـوميّة، وغير ربحيّة، تُعنى بتعزيز المشاركة المجتمعيّة في آليات صنع القرار،ودعم وتطوير بيئة الانتخابات في السياقات المحليّة بما يحقق التنمية المجتمعية المستدامة.

web

جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة السورية للأبحاث و التنمية المستدامة

قائمة المحتويات

تشكيل لجنة الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الشعب في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة،الطبقة) في محافظة الرقة 04

تشكيل اللجان الفرعية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 04

تشكيل لجان المراقبة القانونية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 05

تشكيل الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 06

القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 12

الطعون على القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 17

قائمة ترميم أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة) في محافظة الرقة 21

القائمة النهائية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 23

انسحاب اللجنة الفرعية في الدائرة الانتخابية (الرقة) في محافظة الرقة 32

انسحاب بعض أعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 33

قائمة المُرَشحين في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 38

الدعاية الانتخابية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 45

يوم الاقتراع في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 47

النتائج الأولية، الطعون، النتائج النهائية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة 50

مقدمة

تناقش هذه الدراسة التحليلية، المُعدّة من قبل المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة، المسار التنفيذي لانتخابات مجلس الشعب في محافظة الرقة ضمن دائرتي (الرقة - الطبقة)، بوصفها حالة دراسيّة تعكس طبيعة العملية الانتخابية في سياق سياسي وإداري وأمني معقّد، وتركز الدراسة على تفكيك الإطار الإجرائي الذي أجريت ضمنه الانتخابات، من حيث مراحل التحضير والتنفيذ، والأطراف المشرفة، وآليات تشكيل الهيئات الناخبة، وصولاً إلى عملية الاقتراع والفرز، مع تحليل مدى التزام هذه المراحل بالنصوص القانونية الناظمة للعملية الانتخابية كما وردت في المرسومين التشريعيين رقم (66) و(143) لعام 2025.

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى إبراز أهم الفجوات القائمة بين المعايير القانونية المُعلنة والتطبيق العملي الحاصل، من خلال رصد أبرز المخالفات الإجرائية والتنظيمية التي رافقت العملية الانتخابية، سواء على مستوى آليات اختيار أعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)، وإدارة مراكز الاقتراع ، أو الاجراءات الرقابية، كما تتوقف عند الظروف الاستثنائية التي أجريت فيها الانتخابات، بما في ذلك الاستقالة الغير رسمية للجنة الفرعية للدائرة الانتخابية في الرقة، و تولي اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب مهمة تسيير العملية الانتخابية، وانسحاب بعض أعضاء من الهيئات الناخبة في الرقة و الطبقة، وتأثير الواقع الاجتماعي والعشائري على سير العملية الانتخابية، وما نتج عن ذلك من تحديات مباشرة أثّرت على سير العملية وشفافيتها.

هذا و تولي الدراسة اهتماماً خاصاً بتحليل البنية الداخلية للهيئات الناخبة، من خلال تقديم قراءة تفصيلية للتوزع الجندري والعمري والعشائري لأعضائها، بما يتيح فهماً أعمق لمدى تمثيل هذه الهيئات للتنوع الاجتماعي في محافظة الرقة، ويشمل ذلك رصد نسب مشاركة النساء والرجال، وتوزع الفئات العمرية، وحضور الانتماءات العشائرية، وتأثيرها في مخرجات العملية الانتخابية، سواء من حيث الترشيح أو التصويت أو تشكيل موازين القوى داخل الهيئات الناخبة.

كما تعتمد الدراسة على تحليل دقيق للبيانات المتاحة من أعضاء اللجان الفرعية، والهيئات الناخبة الفرعية، واللجان الرقابية، بهدف رسم صورة شاملة عن الديناميكيات التي حكمت سير الانتخابات، والآليات الرسميّة والغير الرسمية التي استخدِمت لتجاوز العقبات التي واجهت التنفيذ، وفي الوقت ذاته، تُبرز الدراسة حدودها التحليلية، إذ لا تتناول مسألة مشروعية الانتخابات من عدمها، ولا تبحث في مدى عدالة أو تناسب عدد النواب أو أعضاء الهيئات الناخبة مع الحجم السكاني واحتياجات محافظة الرقة، مكتفيةً بتقديم توصيف تحليلي مُعمق للواقع الانتخابي كما جرى، واضعةً ما توفر من بيانات، وما نتج من تحليلات ضمن إطار نتاجي معرفي يساهم في تصميم التجارب الانتخابية المستقبلية بموضوعية أكثر.

1 تشكيل لجنة الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الشعب في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة،الطبقة) في محافظة الرقة

1.1. الإطار التنظيمي الناظم - اعتماد القائمة النهائية لأعضاء لجنة الطعون

صدر قرار تشكيل لجنة الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الشعب في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة،الطبقة) بموجب **القرار رقم (1) لعام 2026** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 10-02-2026، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، والمرسومين رقم (66) و (134) لعام 2025، وقرار وزارة العدل رقم (234) الصادر بتاريخ 06-02-2026، وقد تضمن القرار تشكيل لجنة قضائية فرعيّة في محافظة الرقة للدائرتين الانتخابيتين (الرقة،الطبقة)، إلى جانب تحديد الإطار التنظيمي العام لعمل هذه اللجنة. وقد نص القرار على تعيين 3 قضاة في اللجنة، هم ابراهيم خليل الحسون، محمود جمعة الأحمد، جاسم صالح الجابر، على أن يُسمى القاضي ابراهيم خليل الحسون رئيساً للجنة، و كل من القضاة محمود جمعة الأحمد، و جاسم صالح الجابر أعضاء.

و فيما يتعلق بطبيعة المهام المُوكلة للجنة، فقد حدد القرار صلاحيات اللجنة في البت بالطعون و الاعتراضات المتعلقة بانتخابات مجلس الشعب في محافظة الرقة للدائرتين الانتخابيتين (الرقة،الطبقة)، كما حُدِدَت عدليّة الرقة مركزاً لعمل اللجنة و استقبال الطعون و الاعتراضات المتعلقة بانتخابات مجلس الشعب في محافظة الرقة للدائرتين الانتخابيتين(الرقة،الطبقة).

2 تشكيل اللجان الفرعية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

2.1. الإطار التنظيمي الناظم- اعتماد القائمة النهائية لأعضاء اللجان الفرعية

صدر قرار تشكيل اللجان الفرعية بموجب **القرار رقم (3) لعام 2026** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 17-02-2026، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، والمرسومين رقم **(66)** ورقم **(143)** لعام 2025، وقد تضمن القرار اعتماد القائمة النهائية لأعضاء اللجان الفرعية في الدوائر الانتخابية (الرقة والطبقة)، إلى جانب تحديد الإطار التنظيمي العام لعمل هذه اللجان، بما يشمل مقارها وآلية مباشرتها للمهام، وفيما يتعلق بتشكيل اللجان، فقد نص القرار على تعيين ثلاثة أعضاء في كل لجنة فرعية، ففي دائرة الرقة، ضمت اللجنة كلاً من عبد الكريم أحمد العسكري، وعبير إسماعيل الحمادي، ومحمود عبد الكريم عبد الله، و أما في دائرة الطبقة، فقد ضمت اللجنة كلاً من عمر عبود الملا عيسى، وموسى إبراهيم أحمد، وفواز محمد الشيخ، ويبين القرار أن كل لجنة فرعية تتكون من ثلاثة أعضاء، على أن يُعتبر العضو الأول المذكور في التشكيل رئيساً للجنة، بينما يشغل العضوان الآخران صفة أعضاء، وفيما يخص التعليمات الناظمة لعمل اللجان الفرعية، تضمن القرار عدداً من الأحكام العامة، حيث نص على أن يكون مقر عمل كل لجنة في مركز منطقة الدائرة الانتخابية، وأن تباشر اللجان مهامها اعتباراً من تاريخ صدور القرار، كما نص على تبليغ القرار للجهات المعنية لتنفيذه ونشره عبر الوسائل الرسمية، ورغم ذلك، لم يتضمن القرار تفاصيل إجرائية موسعة تتعلق بآليات العمل اليومية أو الصلاحيات التنفيذية، مما يشير إلى أن هذه الجوانب قد تكون مُنظمة ضمن أطر أو تعليمات أخرى غير واردة في هذا القرار.

2.2. الإطار القانوني الناظم وفق المرسوم 143 لعام 2025

تستند عملية تشكيل اللجان الفرعية إلى إطار قانوني محدد بموجب المرسوم الرئاسي رقم (143) لعام 2025، ولا سيما المادتين (9) و(10)، حيث أُنيطت باللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب صلاحية حصرية في تشكيل لجان فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية وتعيين رؤسائها، مع اشتراط أن يكون عدد الأعضاء فردياً وبحد أدنى ثلاثة أعضاء، بما يضمن من الناحية الإجرائية اتساق عملية اتخاذ القرار، كما أقر المرسوم مجموعة موسعة من المعايير الناظمة لعضوية اللجان الفرعية (بلغت 17 شرطاً)، وهو ما يعكس توجهاً تشريعياً نحو تأطير معايير الكفاءة والنزاهة والحياد، وفي المقابل، يمنح الإطار القانوني اللجان الفرعية ولاية تشغيلية واسعة لتنظيم العملية الانتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية، مع تأكيد صريح على استقلالها المؤسسي وحيادها وشفافيتها، وحظر أي تدخل في أعمالها، وهو ما يتماشى مع المعايير الدولية لإدارة الانتخابات، غير أن اشتراط اعتماد قراراتها من قبل اللجنة العليا كشرط لنفاذها يُدخل قيداً بنيوياً على استقلاليتها، ويؤسس لنمط من الحوكمة الانتخابية يقوم على مركزية القرار مقابل لامركزية التنفيذ، وعليه، يمكن تقييم هذا النموذج بوصفه إطاراً قانونياً يوفر أساساً نظرياً مناسباً لإدارة انتخابات نزيهة، إلا أن فعاليته العملية تظل رهناً بدرجة الشفافية في إجراءات التعيين، ومدى الالتزام الموضوعي بمعايير الاختيار، وحجم الاستقلال الفعلي الممنوح للجان الفرعية في ممارسة صلاحياتها دون تدخل أو تقييد.

3 تشكيل لجان المراقبة القانونية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

3.1. الإطار التنظيمي الناظم- تشكيل لجان المراقبة القانونية

صدر قرار تشكيل لجان المراقبة القانونية بموجب **القرار رقم (4) لعام 2026** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، بتاريخ 25-02-2026، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، والمرسومين رقم (66) ورقم (143) لعام 2025، إضافة إلى كتاب نقابة المحامين – فرع الرقة، وقد نص القرار على تشكيل لجان للمراقبة القانونية للعملية الانتخابية في الدوائر الانتخابية (الرقة – الطبقة) ضمن محافظة الرقة، بما يعكس إشراك جهة نقابية قانونية في العملية، وفيما يتعلق بتشكيل هذه اللجان، فقد ضمت لجنة المراقبة القانونية في دائرة الرقة كلاً من محمد صالح النجم رئيساً، وعضوية كل من محمد الفياض وعبد الرحمن الصالح، أما في دائرة الطبقة، فقد ترأس اللجنة عبد العزيز الحماده، وضمت في عضويتها كلاً من طارق الحسين وعبد العزيز الأحمد، ويُلاحظ أن القرار حدد صفة كل عضو بشكل صريح (رئيس/عضو)، خلافاً لما ورد في تشكيل اللجان الفرعية، مما يعكس درجة أعلى من الوضوح في الهيكل التنظيمي، وفيما يتعلق بآلية اختيار الأعضاء، لا يقدم القرار تفصيلاً إجرائياً واضحاً، إلا أن الإشارة إلى كتاب نقابة المحامين توحي بأن الاختيار تم بناءً على ترشيح أو تنسيق مع الجهة النقابية، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على إشراك جهة مهنية مختصة في عملية التشكيل، وإن ظل دون توضيح معايير الاختيار أو أسسه بشكل صريح.

وفيما يتعلق بطبيعة مهام لجان المراقبة القانونية، يُلاحظ أن القرار لم يتضمن أي نص صريح يحدد اختصاصاتها أو نطاق عملها بشكل تفصيلي، وبالرغم من ذلك، فإن تسميتها وتشكيلها من أعضاء ينتمون إلى نقابة المحامين يشيران ضمنياً إلى أن دورها يتمحور حول متابعة مدى التزام العملية الانتخابية بالإطار القانوني الناظم، ويُفهم من ذلك أن هذه اللجان قد تضطلع بمهام رقابية قانونية تشمل رصد المخالفات المحتملة، وتقييم سلامة الإجراءات، وتوثيق الخروقات ورفعها إلى الجهات المختصة، إلا أن غياب تحديد واضح للصلاحيات وآليات العمل والتدخل في نص القرار يحد من وضوح الدور الفعلي لهذه اللجان، ويجعل تقييم أدائها وفعاليتها مرهوناً بتوفر تعليمات تنفيذية مكملة أو بممارساتها التطبيقية خلال العملية الانتخابية، أما بخصوص التعليمات المُنظمة لعمل لجان المراقبة القانونية، فقد اقتصر القرار على تبليغه للجهات المعنية وضرورة نشره عبر الوسائل الرسمية، دون التطرق إلى تفاصيل تشغيلية تتعلق بآليات الرقابة أو نطاق الصلاحيات أو إجراءات العمل اليومية، ويشير ذلك إلى أن الإطار الإجرائي لعمل هذه اللجان قد يكون منظماً ضمن تعليمات لاحقة أو مراجع قانونية أخرى غير واردة في هذا القرار.

4 تشكيل الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

4.1. الإطار القانوني لتشكيل الهيئات الناخبة في الدوائر الانتخابية

تستند عملية تشكيل الهيئات الناخبة في الدوائر الانتخابية إلى المرسوم الرئاسي رقم (143) لعام 2025، الذي يوفر إطاراً تنظيمياً واضحاً لتوزيع المقاعد وضمان شمولية التمثيل المجتمعي، فوفق المادة (4)، يتم توزيع ثلثي المقاعد على مستوى الدوائر الانتخابية بناءً على التقسيمات الإدارية والتمثيل السكاني المعتمد بقرار وزارة الإدارة المحلية رقم (1378) الصادر بتاريخ 27-10-2011، ما يضمن الربط بين التوزيع الجغرافي للسكان وتمثيلهم في الهيئة الناخبة، وتؤكد المادة (2-13) على ضرورة تواصل لجنة الانتخابات الفرعية مع المجتمعات المحلية والفعاليات المدنية لضمان أوسع مشاركة ممكنة في اختيار أعضاء الهيئة الناخبة، وهو ما يهدف إلى تعزيز الشفافية والمشاركة الشعبية في مراحل التشكيل، وتبدأ مهام جميع اللجان، وفق المادة (1-17)، من اليوم التالي لتاريخ صدور المرسوم أو قرار تشكيلها، ما يمنحها صلاحية مباشرة لتنفيذ إجراءات الاختيار والمراجعة.

وتضع المادة (21) مجموعة من الشروط الواجب توفرها في أعضاء الهيئة الناخبة، بما يشمل 15 معياراً تتعلق بوجوب الجنسية السورية قبل أيار العام 2011 ، و الأهلية القانونية، والكفاءة، والسمعة، ما يوفر أساساً لاختيار أعضاء مؤهلين للقيام بمهامهم الانتخابية بكفاءة, وبحسب المادة (24)، يراعى في عملية اختيار الهيئة الناخبة مجموعة من المبادئ الأساسية: تحديد نسبة الكفاءات بنسبة 70% ونسبة الأعيان 30%، وضمان التنوع المجتمعي والتوزع السكاني داخل الوحدات الإدارية للدائرة الانتخابية، وتنوع الاختصاصات في قائمة الكفاءات، فضلاً عن تمثيل الفئات المهمشة أو المتضررة، مثل المهجرين داخلياً وخارجياً، النساء.

بنسبة لا تقل عن 20%، ذوي الشهداء، مصابي الثورة، ذوي الإعاقة، والناجين/الناجيات من الاعتقال، ويشكل هذا الإطار القانوني قاعدة لضمان توزيع عادل وشامل للهيئة الناخبة، ويهدف إلى تعزيز الشفافية والمصداقية، وتمكين التمثيل الجندري والاجتماعي والمهني المتوازن، بحيث تعكس الهيئة الناخبة تركيبة المجتمع المحلي وتدعم نزاهة العملية الانتخابية على مستوى الدوائر.

4.2. تحليل مسار تشكيل الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

تستند عملية تشكيل الهيئات الناخبة في الدوائر الانتخابية (الرقة والطبقة) إلى أحكام المرسوم الرئاسي رقم (143) لعام 2025، الذي يحدد أطر العمل الزمنية والإجرائية للجان الانتخابية والهيئات التابعة لها، ووفق المادة (1-17) تبدأ مهام جميع اللجان المنصوص عليها في المرسوم من اليوم التالي لتاريخ صدورها أو قرار تشكيلها، عملياً، صدر القرار رقم (3) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بشأن القائمة النهائية للجان الفرعية في الدوائر الانتخابية (الرقة، الطبقة) بتاريخ 17-02-2026، ما يعني أنه كان من المفترض أن تباشر اللجان الفرعية عملها اعتباراً من تاريخ 18-02-2026، ومع ذلك، لوحظ ميدانياً أن فتح باب استقبال طلبات الترشح للهيئة الناخبة لم يبدأ إلا بتاريخ 23-02-2026، أي بعد خمسة أيام من الموعد المفترض لمباشرة عمل اللجان الفرعية، وفي حين اقتصر نشر مواعيد و آلية التقدُّم على صفحة محافظة الرقة على الفيس بوك ، و بعض الصفحات الشخصية لأعضاء اللجان الفرعية، إلا أنه لم يتم نشر أي قرار أو منشور رسمي على معرفات اللجنة العليا للانتخابات للإعلان عن بدء عملية استقبال طلبات الترشح لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة، وهذا التأخير وغياب الإفصاح الرسمي يعكس قصوراً في الالتزام بالإطار الزمني القانوني ويضعف من الشفافية والوضوح أمام المجتمع المحلي والمترشحين المحتملين، ما قد يؤدي إلى تراجع ثقة الناخبين والمرشحين في إجراءات اللجنة الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (2-13) من المرسوم (143) لعام 2025 على أن لجنة الانتخابات الفرعية تعمل على التواصل الفعال مع المجتمعات المحلية والفعاليات المدنية لضمان أوسع مشاركة ممكنة في اختيار أعضاء الهيئة الناخبة، إلا أن الرصد الميداني والرقمي لم يُظهر أي جهود معلنة وواضحة للتواصل مع هذه المجتمعات أو الفعاليات المدنية، وهو ما يشير إلى غياب آليات تفعيل هذا المطلب القانوني على أرض الواقع، حيث أن غياب التواصل الفعال يحد من مدى إشراك المجتمع المحلي في عملية التشاور لاختيار أعضاء الهيئة الناخبة ويقلل من الشفافية والمصداقية الإجمالية للعملية الانتخابية، كما قد يساهم في استمرار ممارسات الاختيار المحدودة التي لا تعكس التنوع السكاني والاجتماعي المطلوب بموجب المرسوم (143).

4.3. تحليل المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة) - حسب الوحدة الإدارية (إحصاء 2011)

تُظهر بيانات المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة) تبايناً واضحاً بين الوحدات الإدارية عند مقارنتها بعدد المقاعد المخصصة لكل وحدة وفق إحصاء عام (2011)، فقد استحوذت وحدة مدينة الرقة على النصيب الأكبر من المتقدمين بواقع (493) متقدماً مقابل (71) مقعداً مخصصاً، ما يعكس كثافة تنافسية عالية مقارنة ببقية الوحدات الإدارية داخل الدائرة الانتخابية، كما سجلت نواحي مثل الكرامة (74 متقدماً) مقابل (27) مقعداً مخصصاً، ومعدان (44 متقدماً) مقابل (14) مقعداً مخصصاً، والسبخة (31 متقدماً) مقابل (15) مقعداً مخصصاً، مستويات متفاوتة من المنافسة، وإن كانت أقل حدة من مركز المدينة. في المقابل، تُظهر وحدات إدارية أصغر مثل الكالطة، حزيمة، وخنيز فوقاني أعداداً محدودة من المتقدمين مقارنة بحصتها من المقاعد، بينما تسجل بعض الوحدات (أبو سوسة، وكبش غربي) أرقاماً متقاربة بين عدد المتقدمين والمقاعد، ما يشير إلى انخفاض مستوى التنافس فيها، وتعكس هذه المعطيات تمركزاً واضحاً للترشح في المناطق الحضرية والأكثر كثافة سكانية، مقابل تراجع نسبي في الوحدات الطرفية أو الأقل كثافة، كما تشير إلى تفاوت في ديناميكيات التنافس الانتخابي بين الوحدات الإدارية، حيث ترتفع حدة المنافسة في المراكز الرئيسية، بينما تميل إلى الانخفاض في المناطق الأصغر، وهو ما قد يؤثر على طبيعة التمثيل داخل الهيئة الناخبة ويعكس اختلالاً نسبياً في توزيع الفرص بين الوحدات المختلفة داخل الدائرة الانتخابية.

المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة عن الدائرة الانتخابية في الرقة (الوحدات الإدارية)

عدد أعضاء الهيئة الناخبة للدائرة الانتخابية	الناحية	الوحدة الإدارية	عدد أعضاء الهيئة الناخبة للوحدة الإدارية ((وفق إحصاء 2011	المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة بحسب الوحدة الإدارية
150	مركز الرقة	الكالطة	2	18
		حزيمة	5	12
		الرقة	71	493
		خنيز فوقاني	1	3
		سويدية كبيرة	3	11
		أبو سوسة	2	2
		السلحبية الغربية	2	7
		الرشيد	3	6
		كبش غربي	2	2
		كتيران	2	7
		معيزيلة	1	3
	السبخة	السبخة	15	31
	الكرامة	بدر	2	74
		الكرامة	13	
		اليعربية	12	
	معدان	معدان	10	44
		الحمدانية	4	
المجموع			150	713

المصدر: الكاتب بناءً على بيانات رسمية من اللجنة الفرعية لدائرة الرقة

4.4. المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة عن الدائرة الانتخابية في الرقة (التحليل الجندري)

تُظهر بيانات المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة وجود فجوة جندرية واضحة في مستوى المشاركة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمتقدمين (713) متقدماً، منهم (623) من الذكور مقابل (90) من الإناث، بنسبة تمثيل نسائي بلغت (12.62%) فقط، وعلى مستوى التوزع الجغرافي، يتركز الحضور النسائي بشكل أكبر في مركز مدينة الرقة (66 متقدمة بنسبة 15.45%)، مع تسجيل نسب متفاوتة في بقية الوحدات الإدارية، أبرزها في ناحية السبخة (19.35%)، ومعدان (18.18%)، في حين تنخفض النسبة بشكل ملحوظ في ناحية الكرامة (8.11%)، وفي حزيمة (8.33%)، كما أنها معدومة في عدد من الوحدات الإدارية مثل خنيز فوقاني، سويدية كبيرة، أبو سوسة، السلحبية الغربية،كتيران، ومعيزيلة. كما تُظهر بعض الحالات تمثيلاً محدوداً للغاية يصل إلى مشاركة أنثى واحدة فقط في الكالطة، حزيمة، والرشيد، فيما تسجل حالة استثنائية في "كبش غربي" بنسبة (50%)، نتيجة العدد المحدود للمتقدمين (متقدمان فقط)، هذا و تشير هذه المعطيات إلى أن مشاركة النساء في الترشح لعضوية الهيئة الناخبة ما تزال محدودة وتعكس أنماطاً اجتماعية وجغرافية غير متكافئة، حيث ترتبط المشاركة النسائية الأعلى بالمراكز الحضرية والمناطق ذات الانفتاح النسبي، مقابل انخفاضها في المناطق الريفية أو الأكثر محافظة، كما توحي الفجوة الجندرية القائمة بوجود عوائق بنيوية واجتماعية تحد من انخراط النساء في العملية الانتخابية، سواء على مستوى الترشح أو المشاركة العامة، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات وإجراءات داعمة لتعزيز تمثيل النساء وضمان مشاركة أكثر توازناً في الاستحقاقات الانتخابية المستقبلية.

المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة عن الدائرة الانتخابية في الرقة (التحليل الجندري)

الناحية	الوحدة الإدارية	العدد الكلي للمتقدمين	ذكور	إناث	% للإناث من إجمالي عدد المُتقدمين
مركز الرقة	الكالطة	18	17	1	5.55%
	حزيمة	12	11	1	8.33%
	الرقة	493	427	66	15.45%
	خنيز فوقاني	3	3	0	0.00%
	سويدية كبيرة	11	11	0	0.00%
	أبو سوسة	2	2	0	0.00%
	السلحبية الغربية	7	7	0	0.00%
	الرشيد	6	5	1	16.67%
	كبش غربي	2	1	1	50.00%
	كتيران	7	7	0	0.00%
	معيزيلة	3	3	0	0.00%
السبخة	السبخة	31	25	6	19.35%
الكرامة	بدر-الكرامة-اليعربية	74	68	6	8.11%
معدان	معدان الحمدانية	44	36	8	18.18%
	المجموع	713	623	90	12.62%

المصدر: الكاتب بناءً على بيانات رسمية من اللجنة الفرعية لدائرة الرقة

4.5. تحليل المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الطبقة) - حسب الوحدة الإدارية (إحصاء 2011)

تُظهر بيانات المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الطبقة) تبايناً ملحوظاً بين الوحدات الإدارية عند مقارنتها بعدد المقاعد المخصصة لكل وحدة وفق إحصاء عام (2011)، حيث بلغ إجمالي المتقدمين (290) متقدماً مقابل (50) مقعداً مخصصاً للدائرة الانتخابية، وقد سجلت وحدة الطبقة/الثورة أعلى عدد من المتقدمين بواقع (103) متقدمين مقابل (7) مقاعد مخصصة للوحدة الإدارية في الهيئة الناخبة، ما يعكس مستوى تنافس مرتفع للغاية، كما برزت وحدات إدارية مثل دبسي عفنان (64 متقدماً مقابل 13 مقعداً مخصصاً)، والمنصورة (49 متقدماً مقابل 8 مقاعد مخصصة)، والجرنية (43 متقدماً مقابل 12 مقعداً) كمناطق ذات كثافة تنافسية واضحة، في حين سجلت وحدات إدارية أصغر مثل الرصافة، الواسطة، المحمودلي، الرملة، وجعبر شرقي أعداداً محدودة من المتقدمين مقارنة بحصتها من المقاعد، مع تقارب نسبي بين عدد المتقدمين والمقاعد في بعضها. حيث تعكس هذه المعطيات تركزاً ملحوظاً للترشح في المراكز الرئيسية والأكثر حيوية داخل الدائرة الانتخابية، مقابل انخفاض نسبي في مستوى التنافس في الوحدات الأقل كثافة سكانية، كما تشير إلى تفاوت في ديناميكيات المنافسة بين الوحدات الإدارية، حيث ترتفع حدة التنافس بشكل كبير في بعض المناطق الحضرية أو شبه الحضرية، بينما تبقى محدودة في المناطق الأصغر، الأمر الذي قد يؤثر على توازن التمثيل داخل الهيئة الناخبة ويعكس تفاوتاً في فرص الوصول بين مختلف الوحدات الإدارية في دائرة الطبقة.

المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة عن الدائرة الانتخابية الطبقة (الوحدات الإدارية)

عدد أعضاء الهيئة الناخبة للدائرة الانتخابية	الناحية	الوحدة الإدارية	عدد أعضاء الهيئة الناخبة للوحدة الإدارية (وفق إحصاء 2011)	المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة، بحسب الوحدة الإدارية
50	مركز الثورة	الطبقة/ الثورة	7	103
	المنصورة	الرصافة	3	7
		دبسي عفنان	13	64
		المنصورة	8	49
	الجرنية	الواسطة	3	7
		الجرنية	12	43
		المحمودلي	2	11
		الرملة	1	3
		جعبر شرقي	1	3
المجموع			50	290

المصدر: الكاتب بناءً على بيانات رسمية من اللجنة الفرعية لدائرة الطبقة

4.6. المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة عن الدائرة الانتخابية في الطبقة (التحليل الجندري)

تُظهر بيانات المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الطبقة) وجود فجوة جندرية واضحة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة (290) متقدماً، منهم (261) من الذكور مقابل (29) من الإناث، بنسبة تمثيل نسائي بلغت (10%) فقط، وهي نسبة أقل مقارنة بدائرة الرقة الانتخابية، وعلى مستوى التوزع الجغرافي، يتركز الحضور النسائي بشكل أساسي في وحدة الطبقة/الثورة (13 متقدمة بنسبة 12.62%)، إضافة إلى دبسي عفنان (8 متقدمات بنسبة 12.50%)، والمنصورة (6 متقدمات بنسبة 12.24%)، فيما تنخفض النسبة بشكل ملحوظ في وحدة الجرنية (2 متقدمات بنسبة 4.65%)، وتنعدم تماماً في عدد من الوحدات الإدارية مثل الرصافة، الواسطة، المحمودلي، الرملة، وجعبر شرقي، حيث تشير هذه المعطيات إلى محدودية مشاركة النساء في الترشح ضمن الدائرة الانتخابية في الطبقة، مع تركز نسبي في المراكز الأكثر حيوية، مقابل غياب شبه كامل في الوحدات الأقل كثافة، ويعكس ذلك استمرار وجود عوائق اجتماعية وبنيوية تحد من انخراط النساء في العملية الانتخابية، خاصة في المناطق الريفية، كما يبرز الحاجة إلى تدخلات داعمة لتعزيز المشاركة النسائية وضمان تمثيل أكثر توازناً، بما يسهم في تحقيق شمولية أكبر في تكوين الهيئة الناخبة للدائرة الانتخابية في الطبقة.

المتقدمين لعضوية الهيئة الناخبة عن الدائرة الانتخابية في الطبقة (التحليل الجندري)

الناحية	الوحدة الإدارية	العدد الكلي للمتقدمين	ذكور	إناث	% للإناث من إجمالي عدد المُتقدمين
مركز الرقة	الطبقة/ الثورة	103	90	13	12.62%
المنصورة	الرصافة	7	7	0	0.00%
	دبسي عفنان	64	56	8	12.50%
	المنصورة	49	43	6	12.24%
الجرنية	الواسطة	7	7	0	0.00%
	الجرنية	43	41	2	4.65%
	المحمودلي	11	11	0	0.00%
	الرملة	3	3	0	0.00%
	جعبر شرقي	3	3	0	0.00%
المجموع		290	261	29	10.00%

المصدر: الكاتب بناءً على بيانات رسمية من اللجنة الفرعية لدائرة الطبقة

5 القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

5.1. الإطار التنظيمي الناظم - اختيار القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

صدر قرار اعتماد القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة بموجب القرار رقم (5) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 27-02-2026، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، والمرسومين رقم (66) ورقم (143) لعام 2025، وبناءً على ما أعلنته اللجان الفرعية بشأن القوائم الأولية في الدوائر الانتخابية المعنية، وقد تضمن القرار اعتماد القوائم الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في دائرتي الرقة والطبقة ضمن محافظة الرقة، تمهيداً لاستكمال إجراءات اختيار القائمة النهائية وفق أحكام النظام الانتخابي المؤقت، ووفقاً لما ورد في القرار، بلغ عدد أعضاء القائمة الأولية في دائرة الرقة (172) عضواً، مقابل (63) عضواً في دائرة الطبقة، وتضمنت القوائم بيانات أساسية لكل عضو اقتصرت على الاسم الثلاثي ومكان وتاريخ الولادة، دون إدراج معلومات إضافية تتعلق بالانتماء المهني أو الاجتماعي، ويعكس ذلك اعتماد معايير إدراج ذات طابع تعريفي أولي، دون توفير مؤشرات كافية تسمح بتقييم مستوى تمثيل الفئات المختلفة أو تحليل البنية الاجتماعية الهيئات الناخبة، كما نصّ القرار على نشر القوائم عبر المواقع الرسمية للجنة العليا للانتخابات، وبأي وسيلة أخرى تضمن وصولها إلى الجهات المعنية، وذلك في إطار تعزيز مبدأ الإتاحة العلنية للمعلومات، وفي هذا السياق، أوضحت اللجان الفرعية في الرقة والطبقة [1] أن الزيادة الملحوظة في عدد الأسماء الواردة ضمن القوائم الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة تعود إلى اشتمالها على أعضاء أصيلين وأعضاء احتياط، إلا أن هذا التصنيف لم يُبين بشكل واضح أو صريح في قوائم التشكيل المعلنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى درجة من الالتباس في فهم تركيبة الهيئات الناخبة، وآليات الاستعاضة أو اتخاذ القرار داخلها، ولا سيما في الحالات التي تستدعي تفعيل دور الأعضاء الاحتياط.

5.2. تحليل مسار اختيار القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

تشير المعطيات الزمنية المتعلقة بإجراءات تشكيل الهيئات الناخبة إلى وجود وتيرة سريعة استثنائية بين إغلاق باب الترشح وإعلان القوائم الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)، فقد تم إغلاق باب الترشح في دائرتي الرقة والطبقة عند تمام الساعة الثانية من ظهيرة يوم 26-02-2026، فيما صدر **القرار رقم (5)** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب لعام 2026 والخاص بإعلان القائمة الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين عند الساعة الحادية عشر ليلاً من يوم27-02-2026، ما يعني أن اللجان الفرعية قامت بمعالجة مئات طلبات الترشح في غضون (33) ساعة فقط، حيث بلغ عدد المتقدمين في الرقة (713) طلب ترشح لعضوية الهيئة الناخبة، وفي الطبقة (290) طلب ترشح.

1 مكالمة صوتية عبر تطبيق الواتس أب مع السيد محمود عبد الكريم عبد الله عضو اللجنة الفرعية في الرقة،و السيد موسى ابراهيم أحمد عضو اللجنة الفرعية في الطبقة

فمن منظور مهني، يعتبر الزمن الفاصل بين إغلاق باب الترشح وإعلان القائمة الأولية ، لأعضاء الهيئة الناخبة غير كافي ، كما أنه يفتح باب الشكوك حول مدى دقة التدقيق في بيانات المتقدمين، واستيفائهم معايير الكفاءة والشمولية والتمثيل السكاني والاجتماعي، ويعكس محدودية الوقت المتاح لإجراء فحص شامل لكل الطلبات، ما قد يؤدي إلى استبعاد غير مبرر لبعض المرشحين أو اختيار أعضاء دون تقييم موضوعي كافي.

ومن ناحية الشفافية، يفتقر القرار رقم (5) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب إلى أي إيضاح بخصوص المعايير التي اعتمدتها اللجان الفرعية في اختيار أعضاء القائمة الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة.كما لم يصدر عن اللجنة الفرعية في الرقة أي تقرير أو مؤتمر صحفي أو فعالية توضح فيها آليات اختيار القائمة الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في دائرة الرقة الانتخابية والمعايير المعتمدة من قبلها. بالمقابل، أبدى رئيس اللجنة الفرعية في دائرة الطبقة جهداً فردياً عبر **نشر توضيح على صفحته الرسمية على منصة فيسبوك**، متضمناً شرحاً للعملية وتفاعلاً مع استفسارات الجمهور، وهو ما زاد من مستوى الشفافية المحلية و**مصداقية إجراءات اللجنة الفرعية في دائرة الطبقة**، مقارنة بالرقة التي غابت فيها أي معطيات توضيحية، ويوضح هذا التباين أن غياب الإفصاح الرسمي في الرقة قد يؤثر على الثقة المجتمعية في العملية الانتخابية، بينما التواصل الجزئي في الطبقة قد يساهم في الحد من هذا النقص.

علاوةً على ذلك، اقتصرت بيانات القائمة الأولية في كلا الدائرتين على الاسم الثلاثي ومكان وتاريخ الميلاد فقط، دون تقديم أي معلومات حول الكفاءات، الأعيان، التمثيل الجغرافي للدوائر والوحدات الإدارية، التوازن العشائري، أو تمثيل الفئات الخاصة مثل مصابي الثورة وذوي الشهداء والناجين من الاعتقال وذوي الإعاقة، وهذا الغياب التام للمعلومات التفصيلية يمنع تقييم مدى عدالة وشمولية عملية الاختيار، ويحد من إمكانية مراقبة الالتزام بالمعايير القانونية المنصوص عليها في المرسوم (143) لعام 2025، بما في ذلك نسبة تمثيل المرأة والفئات المهمشة، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف الشرعية المجتمعية للهيئة الناخبة ويقلل من فرص الرقابة المدنية والمهنية على العملية الانتخابية، كما لوحظ في دائرة الرقة استبعاد غير مبرر لنشطاء المجتمع المدني والحراك الثوري، رغم تقديم عدد كبير من نشطاء المجتمع المدني والحراك الثوري لطلبات ترشح لعضوية الهيئة الناخبة، ما يعكس وجود اختلال محتمل في معايير التقييم أو توظيف عوامل غير موضوعية في اختيار أعضاء الهيئة الناخبة، وهذه الممارسة تؤثر مباشرة على تمثيل المجتمع المدني في الهيئة الناخبة، وتحد من إشراك الفاعلين المحليين المؤثرين، وتزيد من فرص تهميش الأصوات المستقلة داخل العملية الانتخابية، ما قد ينعكس على جودة التمثيل الشعبي والمصداقية العامة للهيئة الناخبة.

5.3. تحليل القائمة الأولية للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (الجندر، التوزع العمري)

.

تحليل القائمة الأولية للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة

المتقدمين بطلبات الترشيح لعضوية الهيئة الناخبة

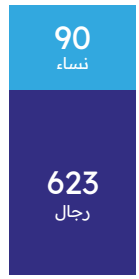

عدد المتقدمين
713

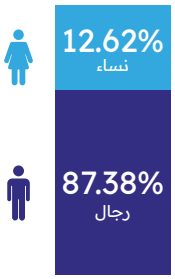

التوزع الجندري

عدد أعضاء القائمة الأولية

العدد الكلي
172

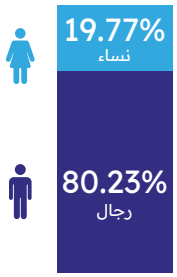

التوزع الجندري
القائمة الأولية

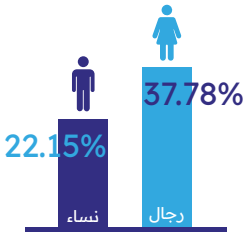

من اجمالي
ممثلي الفئة
المتقدمين

التوزع العمري لأعضاء القائمة الأولية للهيئة الناخبة

4.65%	8	29-25:
23.84%	41	39-30:
44.77%	77	49-40:
26.74%	46	50+ :

متوسط أعمار الهيئة الناخبة

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
45 عام	27 عام	75 عام

تعكس بيانات القائمة الأولية للهيئة الناخبة في دائرة الرقة بنية ديموغرافية تميل بوضوح نحو فئات عمرية متقدمة في السن وتمثيل جندري غير متوازن، فقد بلغ العدد الإجمالي للأعضاء (172) عضواً، يشكل الذكور منهم (138) عضواً بنسبة (80.23%)، مقابل (34) عضوة من الإناث، بنسبة (19.77%)، ما يشير إلى هيمنة واضحة للتمثيل الذكوري مقابل حضور محدود للنساء ضمن القائمة الأولية الهيئة الناخبة، وعلى صعيد التوزيع العمري، تُظهر القائمة الأولية للهيئة الناخبة تركزاً ملحوظاً في الفئات العمرية المتوسطة والمتقدمة في السن، حيث تمثل الفئة (40-49 عاماً) النسبة الأعلى بواقع (44.77%)، تليها الفئة (50 عاماً فما فوق) بنسبة (26.74%)، ثم الفئة (30-39 عاماً) بنسبة (23.84%)، في حين تسجل الفئة الأصغر سناً (25-29 عاماً) أدنى تمثيل بنسبة (4.65%) فقط، ويبلغ متوسط عمر أعضاء الهيئة الناخبة في القائمة الأولية (45.05) عاماً، مع حد أدنى للعمر عند (25) عاماً وحد أقصى يصل إلى (75) عاماً، ويشير هذا التوزيع إلى أن القائمة الأولية للهيئة الناخبة تتسم بطابع ناضج عمرياً يميل نحو الخبرة والاستقرار، إلا أنه في المقابل يعكس محدودية مشاركة الفئات الشبابية، ما قد يؤثر على مستوى تمثيل أولويات واهتمامات هذه الفئة ضمن العملية الانتخابية، كما أن التفاوت الجندري الواضح يطرح تساؤلات حول مدى شمولية التمثيل الاجتماعي داخل القائمة الأولية للهيئة الناخبة، خاصة في ظل غياب معطيات إضافية تفسر هذا التوزيع، وبشكل عام، توحي هذه المؤشرات بأن تشكيل القائمة الأولية للهيئة الناخبة يميل إلى تركيبة تقليدية من حيث العمر والجنس، وهو ما يستدعي النظر في مدى انعكاس هذا التكوين على طبيعة المخرجات الانتخابية ومستوى تمثيل مختلف الفئات المجتمعية.

5.4. تحليل القائمة الأولية للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (الجندر، التوزع العمري)

.

تحليل القائمة الأولية للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة

المتقدمين بطلبات الترشيح لعضوية الهيئة الناخبة

عدد المتقدمين
290

التوزع الجندري

عدد أعضاء القائمة الأولية

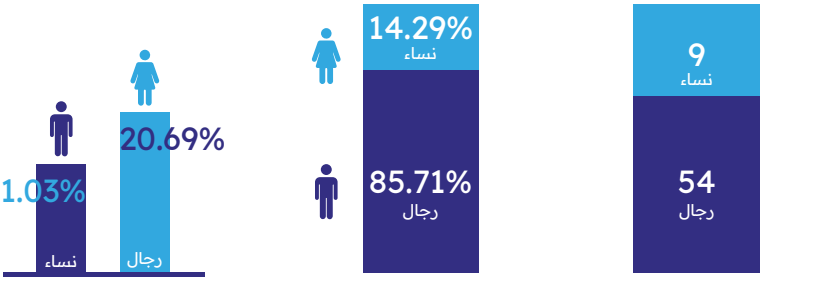

العدد الكلي
63

التوزع الجندري
القائمة الأولية

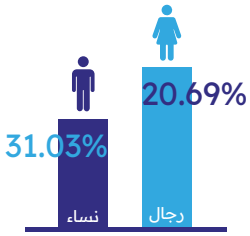

من اجمالي
ممثلي الفئة
المتقدمين

التوزع العمري لأعضاء القائمة الأولية للهيئة الناخبة

3.17%	2	29-25:
23.81%	15	39-30:
47.62%	30	49-40:
25.40%	16	50+ :

متوسط أعمار الهيئة الناخبة

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
44 عام	27 عام	59 عام

تُظهر بيانات القائمة الأولية للهيئة الناخبة في دائرة الطبقة نمطاً ديموغرافياً يتسم بتركيز واضح في الفئات العمرية المتوسطة، إلى جانب اختلال ملحوظ في التوازن الجندري، فقد بلغ العدد الإجمالي للأعضاء (63) عضواً، منهم (54) من الذكور بنسبة (85.71%)، مقابل (9) إناث بنسبة (14.29%)، ما يعكس هيمنة مرتفعة للتمثيل الذكوري، وتشير إلى محدودية مشاركة النساء ضمن القائمة الأولية للهيئة الناخبة.

وعلى مستوى التوزيع العمري، تبرز الفئة (40-49 عاماً) كأكبر شريحة بنسبة (47.62%)، تليها الفئة (50 عاماً فما فوق) بنسبة (25.40%)، ثم الفئة (30-39 عاماً) بنسبة (23.81%)، في حين تسجل الفئة الأصغر (25-29 عاماً) أدنى نسبة تمثيل بواقع (3.17%) فقط، ويبلغ متوسط عمر الهيئة الناخبة (44.26) عاماً، مع حد أدنى للعمر (27) عاماً وحد أقصى (59) عاماً، وهو ما يشير إلى نطاق عمري أكثر تقارباً، وتعكس هذه المؤشرات بنية تميل إلى الاستقرار العمري والخبرة النسبية، إلا أنها في الوقت ذاته تُظهر ضعفاً في تمثيل الفئات الشبابية، الأمر الذي قد يحد من إدماج وجهات نظر الأجيال الأصغر ضمن العملية الانتخابية، كما أن الفجوة الجندرية الواضحة تطرح تساؤلات حول مدى شمولية التمثيل الاجتماعي، خاصة في ظل انخفاض نسبة مشاركة النساء بشكل ملحوظ، وبصورة عامة، تشير تركيبة القائمة الأولية للهيئة الناخبة في دائرة الطبقة إلى نمط تقليدي من حيث العمر والجنس، مع ميل أكبر نحو التركز العمري في الفئات الوسطى، وهو ما قد ينعكس على طبيعة التوجهات الانتخابية ومستوى تمثيل التنوع المجتمعي ضمن العملية الانتخابية.

6 الطعون على القوائم الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

6.1. الإطار التنظيمي الناظم- الطعون على القوائم الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة

نص القرار رقم (5) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، بتاريخ 2026-02-27، على إتاحة حق الطعن في القائمة الأولية لأعضاء القائمة الأولية للهيئة الناخبة، حيث يجوز لكل ذي مصلحة الاعتراض على الأسماء الواردة فيها ضمن دائرته الانتخابية، وذلك أمام لجنة الطعون المختصة في المحافظة المعنية، وحدد القرار مهلة زمنية قصيرة لتقديم الطعون لا تتجاوز يومين من تاريخ صدوره، على أن تبت لجنة الطعون في الاعتراضات المقدمة خلال مدة لا تتجاوز يوماً واحداً من تاريخ تقديمها.

6.2. تحليل مسار الطعون على القوائم الأولية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

تنص المادة (4-23) من المرسوم (143) لعام 2025 على فتح باب الطعون على القوائم الأولية للهيئة الناخبة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلانها، على أن تبت لجان الطعون فيها خلال خمسة أيام على الأكثر. عملياً، وبناءً على القرار رقم (5) لعام 2026، الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 2026-02-27، تم إتاحة حق الطعن أمام لجنة الطعون المختصة في محافظة الرقة لكل ذي مصلحة للاعتراض على الأسماء الواردة في القائمة الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) ضمن دائرته الانتخابية، ومع ذلك، حددت اللجنة العليا ضمن القرار مهلة زمنية قصيرة للغاية لتقديم الطعون لا تتجاوز يومين فقط، فيما حددت مدة البت في الاعتراضات ليوم واحد فقط، وهو ما يقل عن المدة القانونية المنصوص عليها في المرسوم، لكن لاحقاً، **أصدرت** اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 2026-03-01 إعلاناً عن تمديد فترة استقبال الطعون ليوم إضافي حتى تاريخ 2026-03-02، إلا أن هذا التمديد جاء متأخراً نسبياً بعد ضيق الفترة الأولى، مما قد يكون أثر على قدرة بعض المعنيين على تقديم طعونهم بشكل كامل.

وفي الدائرة الانتخابية (الرقة)، بلغ عدد الطعون المقدمة[2] (70) طعناً ، منها (43) طعناً قانونياً، فيما كانت بقية الطعون تعتمد على شعور المتقدمين بعدم اختيارهم دون تقديم اعتراضات موضوعية على أسس اختيار الأعضاء، ويمكن أن يُفسر العدد الكبير للطعون بعاملين مترابطين : أولاً، غياب الشفافية في معايير اختيار أعضاء القائمة الأولية والذي أدى إلى شعور واسع بعدم تمثيل مصالح الفئات المختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بالتوازن الجندري والمناطقي والاجتماعي. ثانياً، الإحباط الناتج عن استبعاد نشطاء المجتمع المدني والحراك الثوري والفئات الشبابية و النساء من القائمة الأولية، ما دفع عدداً كبيراً من المواطنين إلى التعبير عن اعتراضاتهم عبر الطعون، حتى وإن كانت بعض الطعون غير موضوعية، كما أن هذا العدد الكبير من الطعون يعكس بوضوح أن المواطنين كانوا واعين لأهمية التوازن والعدالة في تشكيل الهيئة الناخبة، وأن آلية الطعون تمثل أداة مهمة لتصحيح الاختلالات المحتملة في التمثيل وضمان إدماج فئات أوسع من المجتمع في الهيئة الناخبة النهائية، كما يظهر الدور الرقابي المجتمعي للطعون في تعزيز الشفافية، على الرغم من القصور في الإجراءات الرسمية والإعلان عن المعايير .

وعلى النقيض، لم تتلق لجنة الطعون أي طعون عن الدائرة الانتخابية (الطبقة)[3]، مما قد يعكس غياب الرصد المجتمعي أو مستوى رضا عام عن عملية اختيار القائمة الأولية في هذه الدائرة، أو بدلاً من ذلك يشير إلى ضعف الوعي العام بحق الطعن والإجراءات المرتبطة به، خصوصاً في ظل ضيق الفترات الزمنية المخصصة للطعن، وهذا التباين بين الدائرتين يوضح أهمية وضوح آليات الطعن وفترات استقبال كافية لضمان المشاركة المجتمعية الفعالة والمراقبة المهنية على اختيار أعضاء الهيئات الناخبة، كما يسلط الضوء على الدور الحيوي للجان الطعون في تصحيح الاختلالات المحتملة وضمان التوازن النسبي في القوائم الأولية قبل إصدار قوائم الترميم النهائية.

2 3 محادثة صوتية عبر تطبيق واتس أب مع السيد ابراهيم الحسون رئيس لجنة الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الشعب في الرقة.

6.3. اعتصام نشطاء المجتمع المدني والحراك الثوري وبيانات الاعتراض

رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة في مرحلة الطعون على القائمة الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في الرقة وثيقتي اعتراض مصحوبتين **باعتصام نفذه نشطاء الحراك الثوري والمجتمع المدني أمام مقر اللجنة الفرعية في الرقة**. ذلك تعبيراً عن رفضهم للطريقة التي جرى بها تشكيل الهيئة الناخبة والقوائم الأولية لأعضائها، حيث يمثل الاعتصام وبيانات الاعتراض أدوات ضغط سلمية تكتسب أهميتها من كونها وسائل علنية لإبراز المطالب المجتمعية والمخاوف المتعلقة بالشفافية والتمثيل العادل، كما تعكس وعي المجتمع المدني بحقوقه القانونية والإجرائية، وتساهم في تعزيز الرقابة المجتمعية على العملية الانتخابية، وتعطي مؤشراً واضحاً على مستوى المشاركة والمطالبة بالمساءلة أمام الجهات المسؤولة

تشير وثيقة الاعتراض (1) على القائمة الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في دائرة الرقة إلى أربع محاور رئيسية وهي:

- عدم وضوح معايير القبول وتطبيقها الانتقائي: توضح الوثيقة أن بعض الأسماء المدرجة قد ارتبطت أو مازالت مرتبطة بجهات سلطوية أو عسكرية، مع غياب الإفصاح عن المعايير المعتمدة لاختيار أعضاء الهيئة الناخبة أو توضيح كيفية تطبيقها بشكل متسق، وهذا الفراغ في المعايير يحد من القدرة على التحقق من الحياد والموضوعية في عملية الاختيار.
- قصور في التمثيل الجغرافي والاجتماعي: يشير الطعن إلى تركيز أعضاء من مناطق أو عائلات محددة دون مراعاة التوزيع السكاني أو التنوع الجغرافي داخل الدائرة، ما يثير تساؤلات حول شمولية تمثيل مختلف مكونات المجتمع المحلي.
- تجاوز العدد القانوني للهيئة: توضح الوثيقة أن عدد أعضاء القائمة الأولية زاد عن الحد القانوني (150 عضواً) بمقدار (22) اسماً، دون بيان السند القانوني للزيادة، مما قد يؤثر على التوازن في التمثيل ويثير مخاطر مرتبطة بتفضيل جهة أو منطقة معينة.
- استبعاد نشطاء المجتمع المدني والثوار: تشير الوثيقة إلى أن بعض الأعضاء من نشطاء المجتمع المدني أو الثوار تم استبعادهم بشكل غير متسق، في حين تم قبول آخرين من ذات الخلفية، ما يعكس انتقائية محتملة في التطبيق ويؤثر على تنوع التمثيل والمساواة في فرص المشاركة.

وتطالب وثيقة الاعتراض (1) بإلغاء نتائج القائمة الأولية للهيئة الناخبة وإعادة تشكيلها وفق معايير مكتوبة وواضحة تُطبق على الجميع بشكل متساوي، مع حجب الثقة عن اللجنة الفرعية الحالية لعدم التزامها بمعايير النزاهة، وتشكيل لجنة مستقلة جديدة تعيد دراسة طلبات الترشح وتقييمها ضمن آلية شفافة تضمن العدالة والمساواة في اختيار الأعضاء.

وتشير **وثيقة الاعتراض (2)** على القائمة الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في دائرة الرقة إلى أربع محاور رئيسية وهي:

- تشير الوثيقة إلى تجاوز محتمل لمبدأ الشرعية من خلال الإعلان عن عدد أعضاء الهيئة في الرقة دون توضيح الأساس الحسابي القانوني (إعلان قائمة تضم 172 بدلاً من 150 عضواً)، وهو ما يثير تساؤلات حول الالتزام بالنصوص الناظمة في المرسوم (143) لعام 2025.
- تتناول الوثيقة مسألة تكافؤ الفرص واستيفاء شروط العضوية، مبرزة المخاطر المرتبطة بالإعلان السريع للقوائم بعد غلق باب الترشح، وما لذلك من أثر على نزاهة اختيار أعضاء الهيئة الناخبة.
- تنبه الوثيقة إلى ضعف المشاركة المجتمعية والتشاور مع الفعاليات المحلية والمدنية، وهو ما يقلل من الطابع التمثيلي للهيئة الناخبة.
- تشدد على ضرورة الالتزام بمبدأ الشمول وعدم التمييز وفق المادة (24)، بما في ذلك تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن20% وتمثيل ذوي الإعاقة وذوي الشهداء والناجين من الاعتقال، ومؤشراً إلى إخلال محتمل بهذه النسب في القائمة الأولية للهيئة الناخبة.

وتطالب وثيقة الاعتراض (2) بتعليق اعتماد القوائم المعلنة مؤقتاً حتى استكمال التدقيق القانوني والتأكد من التزامها بأحكام المادة (24)، وإعادة احتساب عدد أعضاء الهيئة الناخبة وفق المعادلة المحددة في المادة (5) مع نشر الأساس الحسابي بشفافية، وفتح باب الطعون وفق آلية معلنة تمكن لجنة الطعون من دراسة الملفات بصورة مستقلة، مع استكمال نسب تمثيل المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وفق المادة (24)، ونشر جدول زمني رسمي لجميع إجراءات المراجعة والاعتراض لضمان الشفافية والمساواة في العملية الانتخابية، ومن الناحية المهنية، وتكمن أهمية وثيقة الاعتراض (2) في كونها أداة رسمية لتفعيل آليات الطعن والتصحيح قبل تثبيت النتائج، حيث توفر أساساً قانونياً لإعادة التدقيق في القوائم، وضمان تطبيق المعايير القانونية والموضوعية على جميع المتقدمين، وتعزيز التوازن المجتمعي والجندري والتمثيلي داخل الهيئة الناخبة، كما تسهم الوثيقة في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعمل كآلية وقائية ضد أي اختلال محتمل قد يؤدي إلى تقويض مصداقية العملية الانتخابية أو إثارة نزاعات لاحقة حول شرعيتها، ما يجعلها عنصراً حيوياً في حماية نزاهة الانتخابات وضمان قبولها المجتمعي.

7 قائمة ترميم أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة)

7.1. الإطار التنظيمي الناظم- قائمة ترميم أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة)

صدرت قائمة ترميم أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة بموجب القرار رقم **(6) لعام 2026** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، بتاريخ 06-03-2026 ، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، والمرسومين رقم (66) ورقم (143) لعام 2025، وقد نص القرار في مادته الأولى على اعتماد قائمة الترميم في الدائرة الانتخابية (الرقة)، والتي تضمنت بيانات تعريفية مقتصرة على الاسم الثلاثي ومكان وتاريخ الميلاد، دون إيراد معلومات إضافية تتعلق بالخلفيات المهنية أو الاجتماعية للأعضاء، وبلغ عدد الأعضاء المدرجين في قائمة الترميم (44) عضواً، مع ملاحظة وجود حالة تكرار واحدة لعضو مدرج سابقاً ضمن القائمة الأولية، وهو ما يشير إلى وجود ثغرات محدودة في دقة إعداد القوائم أو في عمليات التدقيق الأولي، وفيما يتعلق بالإطار الإجرائي، أتاح القرار حق الطعن في قائمة الترميم لكل ذي مصلحة ضمن دائرته الانتخابية، وذلك أمام لجنة الطعون المختصة في المحافظة، خلال مدة يومين من تاريخ صدور القرار، على أن تبت اللجنة في الطعون المقدمة خلال يوم واحد كحد أقصى من تاريخ تقديمها، ويعكس هذا الإجراء استمرار اعتماد مدد زمنية قصيرة لمعالجة الاعتراضات، بما ينسجم مع وتيرة تسريع العملية الانتخابية، مع الإبقاء على الحد الأدنى من الضمانات القانونية للمراجعة والتصحيح.

7.2. تحليل قائمة ترميم أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية الرقة . (الجندر، التوزع العمري)

عدد أعضاء قائمة الترميم

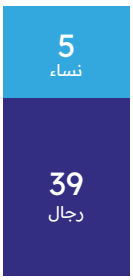

عدد الأعضاء
44

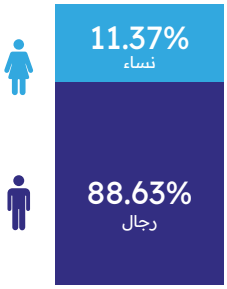

التوزع الجندري

التوزع العمري لأعضاء قائمة الترميم

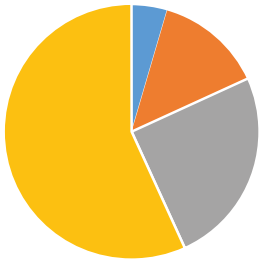

4.55%	2	29-25:
13.63%	6	39-30:
56.82%	25	49-40:
25.00%	11	50+ :

متوسط أعمار قائمة الترميم

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
45 عام	29 عام	74 عام

تعكس بيانات قائمة ترميم الهيئة الناخبة في دائرة الرقة نمطاً ديموغرافياً أكثر تركزاً في الفئات العمرية المتقدمة في السن، إلى جانب استمرار الاختلال في التوازن الجندري مقارنة بالقائمة الأولية، فقد بلغ العدد الإجمالي للأعضاء في قائمة الترميم (44) عضواً (عضو مكرر في القائمة الأولية وقائمة الترميم)، يشكل الذكور منهم (39) بنسبة (88.63%)، مقابل (5) إناث بنسبة (11.37%)، ما يشير إلى تراجع إضافي في تمثيل النساء ضمن قائمة الترميم، مقارنة بما كان عليه الحال في القائمة الأولية، ويعزز من نمط الهيمنة الذكورية في تكوين الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة، وعلى مستوى التوزيع العمري في قائمة الترميم، تُظهر البيانات تركزاً واضحاً في الفئة (40-49 عاماً) التي تمثل النسبة الأكبر بواقع (56.82%)، تليها الفئة (50 عاماً فما فوق) بنسبة (25.00%)، ثم الفئة (30-39 عاماً) بنسبة (13.63%)، في حين بقي تمثيل الفئة الأصغر سناً (25-29 عاماً) محدوداً عند (4.55%)، ويبلغ متوسط عمر أعضاء القائمة (45) عاماً، مع حد أدنى للعمر (29) عاماً وحد أقصى يصل إلى (74) عاماً، وهو ما يشير إلى ميل واضح نحو الأعمار الأكبر مقارنة بالقائمة الأولية.

وتدل هذه المؤشرات على أن عملية الترميم لم تسهم في تعزيز التوازن العمري أو الجندري داخل الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة، بل على العكس، عززت من تمثيل الفئات العمرية الوسطى والمتقدمة في السن ومن الحضور الذكوري، مع استمرار ضعف إدماج الفئات الشبابية، ويُحتمل أن يعكس ذلك طبيعة معايير الاختيار أو مصادر الترشيح المعتمدة، والتي قد تميل نحو الأفراد ذوي الخبرة أو المكانة الاجتماعية، على حساب التنوع العمري والجندري، وبشكل عام، تشير بيانات قائمة الترميم إلى أنها أدت دوراً تكميلياً من حيث العدد، لكنها لم تُحدث تحولاً نوعياً في بنية الهيئة الناخبة، سواء من حيث تعزيز الشمولية أو تحقيق توازن أفضل في التمثيل، وهو ما يحد من أثرها في معالجة الاختلالات المسجلة في القائمة الأولية.

7.3. الحراك المدني كأداة مراقبة وضغط

ساهم الحراك المدني في الرقة بدور ملموس في التأثير على مسار العملية الانتخابية، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل الهيئة الناخبة، حيث جاء إصدار قائمة الترميم بالقرار رقم (6) لعام 2026 الصادرة عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب نتيجة مباشرة لموجة الطعون والاعتصامات والاعتراضات التي نفذها نشطاء المجتمع المدني والحراك الثوري، ما دفع اللجنة العليا إلى إعادة النظر في القائمة الأولية، ورغم أن قائمة الترميم اقتصرت على بيانات تعريفية محدودة، وتضمنت بعض أوجه القصور مثل حالة تكرار واحدة، إلا أن إدراج (44) عضواً جديداً يعكس استجابة جزئية للمطالب المجتمعية، خاصة تلك المتعلقة بتحقيق قدر أكبر من التوازن الجندري والتوزيع المناطقي والاجتماعي داخل الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة.

8 القائمة النهائية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

8.1. الإطار القانوني الناظم - القائمة النهائية لأعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

صدر قرار اعتماد القائمة النهائية لأعضاء الهيئات الناخبة بموجب **القرار رقم (7) لعام 2026** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 09-03-2026، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري والمرسومين رقم (66) ورقم (143) لعام 2025، وقد نص القرار في مادته الأولى على اعتماد القوائم النهائية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة،الطبقة) في محافظة الرقة، متضمنة بيانات تعريفية مقتصرة على الاسم الثلاثي ومكان وتاريخ الميلاد، دون إيراد معلومات إضافية تتعلق بالخلفيات المهنية أو الاجتماعية، ففي دائرة الرقة، جاءت القائمة النهائية نتيجة عملية مراجعة شملت القائمة الأولية التي ضمت (172) عضواً، وقائمة الترميم التي أضافت (44) عضواً، حيث تم اعتماد جميع أعضاء قائمة الترميم في القائمة النهائية، مقابل استبعاد (65) عضواً من القائمة الأولية، ليبلغ العدد الإجمالي النهائي (150) عضواً، وتشير هذه العملية إلى تدخل تصحيحي مزدوج تمثل في الإضافة والاستبعاد، ما يعكس إجراء مراجعة فعلية على تركيبة الهيئة الناخبة، وإن كانت معايير هذا الاستبعاد أو القبول غير موضحة في القرار.

أما في دائرة الطبقة، فقد تم اعتماد قائمة نهائية مكونة من (50) عضواً، استناداً إلى القائمة الأولية التي ضمت (63) عضواً، دون إصدار قائمة ترميم، حيث تم استبعاد (13) عضواً خلال عملية المراجعة، ويعكس ذلك مساراً مختلفاً نسبياً مقارنة بدائرة الرقة، من حيث الاكتفاء بعملية التنقيح دون اللجوء إلى الترميم، وبشكل عام، يعكس القرار انتقال العملية الانتخابية إلى مرحلة متقدمة، تتمثل في تثبيت الهيئة الناخبة بشكل نهائي وفتح باب الترشح، مع الإشارة إلى أن غياب الشفافية في معايير القبول والاستبعاد يحد من القدرة على تقييم مدى عدالة وشمولية عملية تنقيح القوائم.

وفي هذا السياق بلغ عدد الطعون المقدمة على القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الرقة (10) طعون ، إلا أنها لم تكن تستند على مداخل قانونية بل اعتمدت بشكل أساسي على شعور المتقدمين بعدم اختيارهم، وبالتالي لم يتم الأخذ بها. كما أن القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الطبقة) لم يقدم عليها أي طعن[2].

8.2. تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (الجندر، التوزع العمري)

تعكس بيانات القائمة النهائية للهيئة الناخبة في دائرة الرقة نمطاً ديموغرافياً يميل نحو التركيز في الفئات العمرية المتوسطة والمتقدمة في السن، مع استمرار الاختلال في التوازن الجندري مقارنة بالمستوى المطلوب للتمثيل المتوازن، فقد بلغ العدد الإجمالي للأعضاء (150) عضواً، يشكل الذكور منهم (123) عضواً بنسبة تمثيل (82.00%) بينما تشكل الإناث (27) عضوة، بنسبة تمثيل (18.00%) من الهيئة الناخبة، ما يشير إلى استمرار الهيمنة الذكورية على تركيبة الهيئة الناخبة، رغم إدراج بعض الأعضاء الجدد في القائمة النهائية.

وعند مقارنة هذه النتيجة بعدد المتقدمات لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة، يتبين أن عدد النساء اللواتي تم اختيارهن بلغ (27) عضوة من أصل (90) متقدمة، أي بنسبة قبول بلغت (30.00%) فقط من إجمالي المتقدمات لعضوية الهيئة الناخبة، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين مستوى الإقبال النسائي على الترشح لعضوية الهيئة الناخبة ومستوى تمثيلهن الفعلي في القائمة النهائية للهيئة الناخبة، ويشير إلى وجود عوامل بنيوية أو معايير اختيار حدّت من وصول نسبة أكبر من النساء إلى الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة.

وعلى مستوى التوزيع العمري، تُظهر البيانات تركزاً واضحاً في الفئة (40-49 عاماً)، والتي تمثل (52.67%) من أعضاء الهيئة الناخبة، تليها الفئة (50 عاماً فما فوق) بنسبة تمثيل (26.67%)، ثم الفئة (30-39عاماً) بنسبة تمثيل (16.00%)، بينما بقي تمثيل الفئة الأصغر سناً (25-29 عاماً) محدوداً عند نسبة تمثيل (4.66%)، كما يبلغ متوسط عمر أعضاء الهيئة (45) عاماً، ويبلغ أصغر عضو (25) عاماً وأكبر عضو (75) عاماً، ما يعكس ميل الهيئة النهائية نحو الأعضاء الأكبر سناً مقارنة بالقائمة الأولية، وتدل هذه المؤشرات على أن اعتماد القائمة النهائية لم يسهم في تحقيق توازن جندري أو عمري أفضل، بل عزز من حضور الذكور والفئات العمرية الوسطى والمتقدمة في السن، مع استمرار ضعف إدماج الشباب ضمن الهيئة الناخبة، ويُحتمل أن يعكس ذلك طبيعة معايير الاختيار أو مصادر الترشيح المعتمدة، التي قد تميل نحو الأعضاء ذوي الخبرة أو المكانة الاجتماعية، على حساب التنوع العمري والجندري، وبشكل عام، تشير بيانات الهيئة الناخبة النهائية إلى أنها قامت بدور تثبيت العدد المطلوب من الأعضاء، لكنها لم تُحدث تحولاً نوعياً في بنية الهيئة الناخبة من حيث الشمولية أو التوازن في التمثيل من حيث الجندر والتنوع العمري، ما يحد من أثرها في معالجة الاختلالات المسجلة سابقاً في القائمة الأولية.

تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية(الرقة)

عدد أعضاء قائمة الترميم

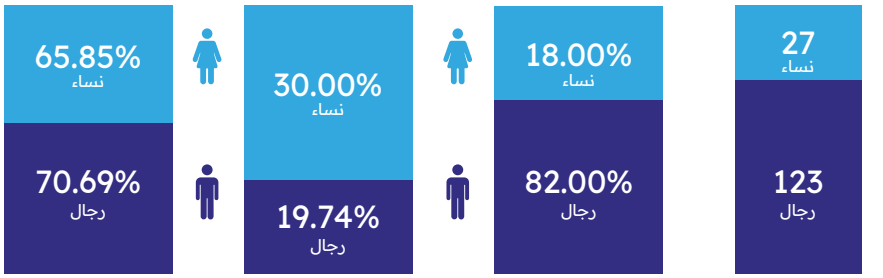

عدد الأعضاء
150

التوزع الجندري داخل الهيئة الناخبة

%من إجمالي ممثلي الفئة المتقدمين

%من إجمالي ممثلي الفئة (القائمة الأولية + الترميم)

التوزع العمري لأعضاء القائمة النهائية للهيئة الناخبة

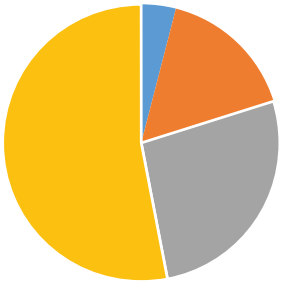

4.55%	7	29-25:
16.00%	24	39-30:
52.67%	79	49-40:
26.67%	40	50+ :

متوسط أعمار قائمة الترميم

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
45 عام	25 عام	75 عام

8.3. تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (التوزع العشائري)

تُظهر القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة تنوعاً عشائرياً واسعاً، مع حضور واضح للعشائر الكبرى في المنطقة مقابل تمثيل محدود لعدد كبير من العشائر الأقل عدداً، ويبرز في هذا السياق ثقل بعض العشائر الرئيسية التي تستحوذ على الحصة جيدة من المقاعد، ما يعكس امتدادها الاجتماعي وقدرتها على الحشد داخل الدائرة الانتخابية، في حين يظهر تمثيل متفرق لعشائر أخرى بأعداد قليلة، غالباً ما تقتصر على مقعد أو مقعدين، ويشير هذا التوزع إلى أن البنية العشائرية لا تزال عاملاً مؤثراً في تشكيل الهيئة الناخبة، مع ميل واضح نحو تركز التمثيل في عدد محدود من الكتل العشائرية الأكبر، مقابل تشتت نسبي في تمثيل العشائر الأقل عدداً، وهو ما قد ينعكس على طبيعة التحالفات والتصويت داخل العملية الانتخابية في الدائرة الانتخابية في الرقة.

القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (التوزع العشائري)

العشيرة	العدد	العشيرة	العدد	العشيرة	العدد
العفادلة	36	العكيدات - البياطرة	2	الجريات	1
البوسبيع	15	عنزة	2	البره جكلية	1
الولدة	11	الحديديين	2	بني سعيد	1
بني قيس	10	البوحميد	2	التركمان	1
البومانع	8	الموالي - الكويدر	2	البوعيسى	1
الحليسات	6	البوسرايا	2	الرمضان آغا	1
الشبل	5	المجادمة	2	الزويقات	1
النعيم	5	بني عصيد	1	حرب	1
البوظاهر	4	الأكراد	1	طي - البجري	1
البوجابر	4	البوراشد	1	البورمضان	1
المرندية	4	المعامرة	1	الدليم - الشبلي السلامة	1
البوعساف	3	الكلعيين - الشعيب	1	بني حصين	1
شمر	3	العجيل	1	البوعتيج	1
بني خالد	2	البوبنا	1		

انظر الملحق رقم 1 صفحة 55

8.4. تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (الجندر، التوزع العمري)

تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية(الطبقة)

عدد أعضاء الهيئة الناخبة

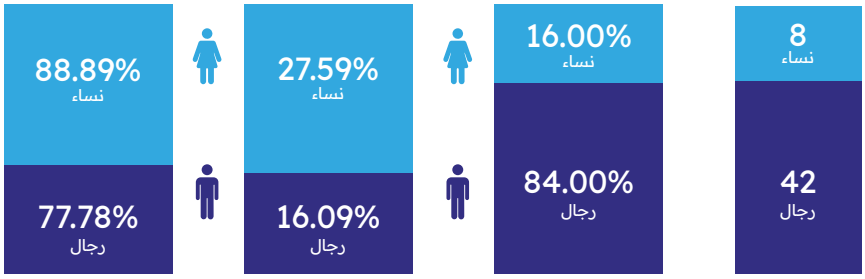

%من إجمالي ممثلي الفئة (القائمة الأولية)

%من إجمالي ممثلي الفئة المتقدمين

التوزع الجندري داخل الهيئة الناخبة

عدد الأعضاء **50**

التوزع العمري لأعضاء القائمة النهائية للهيئة الناخبة

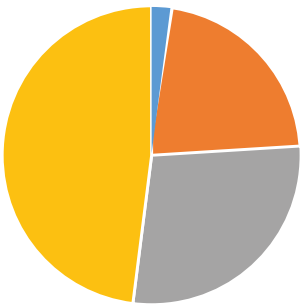

2.00%	1	29-25:
22.00%	11	39-30:
48.00%	24	49-40:
28.00%	14	50+ :

متوسط أعمار قائمة الترميم

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
45 عام	27 عام	59 عام

تعكس بيانات القائمة النهائية للهيئة الناخبة في دائرة الطبقة نمطاً ديموغرافياً مشابهاً لما لوحظ في الرقة، مع هيمنة واضحة للذكور وتركيز في الفئات العمرية الوسطى والمتقدمة في السن، فقد بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة الناخبة (50) عضواً، يشكل الذكور منهم (42) عضواً بنسبة تمثيل (84.00%)، مقابل (8) عضوات من الإناث بنسبة تمثيل (16.00%)، ما يشير إلى استمرار تراجع تمثيل النساء ضمن الهيئة النهائية ووضوح الهيمنة الذكورية على تكوينها.

وعند مقارنة هذه النتيجة بعدد المتقدمات لعضوية الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الطبقة) ، يتبين أن عدد النساء اللواتي تم اختيارهن بلغ (8) أعضاء من أصل (29) متقدمة، أي بنسبة قبول بلغت (27.59%) فقط من إجمالي المتقدمات لعضوية الهيئة الناخبة، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين مستوى الإقبال النسائي على الترشح لعضوية الهيئة الناخبة ومستوى تمثيلهن الفعلي في القائمة النهائية للهيئة الناخبة، ويشير إلى وجود عوامل بنيوية أو معايير اختيار حدّت من وصول نسبة أكبر من النساء إلى الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة.

وعلى مستوى التوزيع العمري، تمثل الفئة (40-49 عاماً)، أكبر نسبة تمثيل بين أعضاء الهيئة الناخبة بنسبة تمثيل (48.00%)، تليها الفئة (50 عاماً فما فوق) بنسبة تمثيل (28.00%)، ثم الفئة (30-39عاماً) بنسبة تمثيل (22.00%)، بينما بقي تمثيل الفئة الأصغر سناً (25-29 عاماً) محدوداً عند نسبة تمثيل (2.00%) فقط، كما يبلغ متوسط عمر أعضاء الهيئة الناخبة (45 عاماً)، ويبلغ أصغر عضو (27) عاماً وأكبر عضو (59) عاماً، ما يدل على ميل الهيئة النهائية نحو الأعضاء الأكبر سناً، مع ضعف إدماج الفئات الشابة.

وتشير هذه المؤشرات إلى أن اعتماد القائمة النهائية لم يساهم في تحسين التوازن الجندري أو العمري داخل الهيئة الناخبة، بل عزز من تمثيل الذكور والفئات العمرية المتوسطة والمتقدمة في السن، ويُحتمل أن يعكس ذلك أسلوب اختيار الأعضاء أو مصادر الترشيح المعتمدة، والتي تميل إلى الأفراد ذوي الخبرة أو المكانة الاجتماعية، على حساب التنوع العمري والجندري، وبشكل عام، تقوم الهيئة النهائية في الطبقة بدور تثبيت العدد المطلوب من الأعضاء، لكنها لم تُحدث تحولاً نوعياً في بنية الهيئة من حيث الشمولية أو تحقيق توازن أفضل في التمثيل من حيث الجندر والتنوع العمري، ما يحد من قدرتها على معالجة أي اختلالات كانت موجودة في القائمة الأولية.

8.5. تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

يعكس تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة تركيبة عشائرية متنوعة، حيث تهيمن بعض العشائر الكبرى مثل العجيل والولدة (الحويوات) والولدة (الناصر) على نسبة ملحوظة من المقاعد، فيما تتوزع باقي المقاعد على عشائر أقل عدداً بتمثيل محدود. ويشير هذا التوزع إلى استمرار دور الانتماء العشائري في تشكيل الهيئة الناخبة، مع تأثير واضح للعشائر الكبرى على القرارات الانتخابية داخل الدائرة الانتخابية، بينما يظل تأثير العشائر الأقل عدداً جزئياً ومقتصراً على مقاعد محددة، وتعكس هذه المعطيات أهمية التحالفات العشائرية في حشد التأييد والتمثيل، مع تباين قدرة كل عشيرة على التأثير في توجهات التصويت ضمن الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة.

القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

العشيرة	العدد	العشيرة	العدد	العشيرة	العدد
الولدة -الحويوات	8	المجادمة	2	البورمضان	1
الولدة - الناصر	8	المرادات	2	النعيم - المطيلات	1
العجيل	6	عدوان - المغلطان	2	شمر - الوهب	1
البوجابر	4	الولدة - الجعابات	2	الولدة - الغانم	1
البوعساف (الشفرات)	3	البوسرايا	1	الولدة - العامر	1
الولدة -العلي	2	المعامرة	1	الموالي	1
البو خميس	2	البوظاهر	1	انظر الملحق رقم 2 صفحة 56	

8.6. تحليل قائمة المُستبعدين من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (الجندر، التوزع العمري)

يعكس تحليل القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة تركيبة عشائرية متنوعة، حيث تهيمن بعض العشائر الكبرى مثل العجيل والولدة (الحويوات) والولدة (الناصر) على نسبة ملحوظة من المقاعد، فيما تتوزع باقي المقاعد على عشائر أقل عدداً بتمثيل محدود. ويشير هذا التوزع إلى استمرار دور الانتماء العشائري في تشكيل الهيئة الناخبة، مع تأثير واضح للعشائر الكبرى على القرارات الانتخابية داخل الدائرة الانتخابية، بينما يظل تأثير العشائر الأقل عدداً جزئياً ومقتصراً على مقاعد محددة، وتعكس هذه المعطيات أهمية التحالفات العشائرية في حشد التأييد والتمثيل، مع تباين قدرة كل عشيرة على التأثير في توجهات التصويت ضمن الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة.

تحليل قائمة المستبعدين من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة

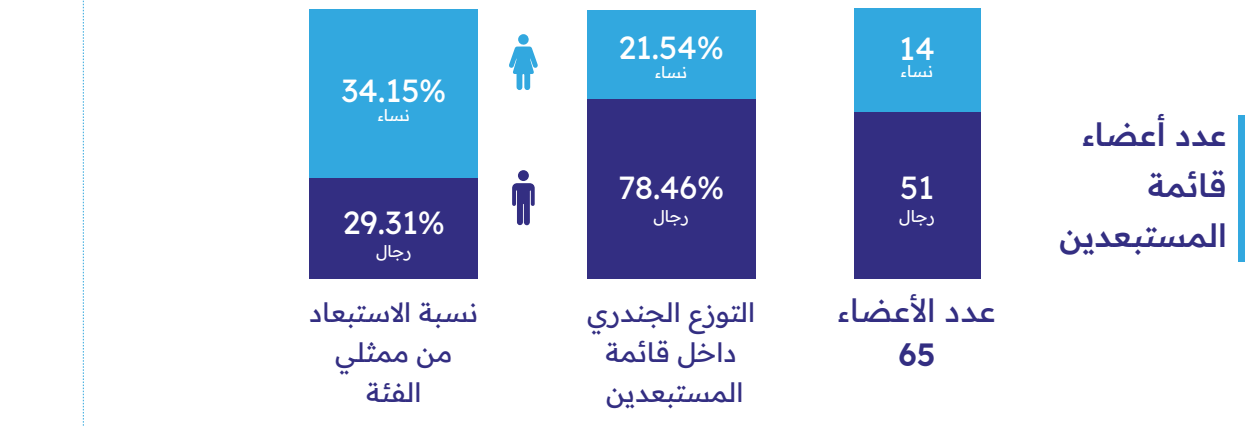

تحليل قائمة المستبعدين من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة

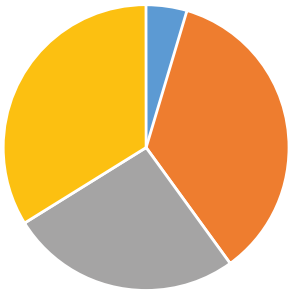

التوزع العمري لأعضاء قائمة المستبعدين

	من قائمة الاستبعاد%	نسبة الاستبعاد من ممثلي الفئة
29-25: 1	2.00%	2.00%
39-30: 11	22.00%	22.00%
49-40: 24	48.00%	48.00%
50+ : 14	28.00%	28.00%

متوسط عمر المستبعدين

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
43 عام	26 عام	75 عام

تعكس بيانات القائمة المستبعدة من الهيئة الناخبة في دائرة الرقة نمطاً ديموغرافياً يختلف جزئياً عن التركيبة النهائية، مع استمرار هيمنة الذكور على العدد الكلي للأعضاء، وتركيز واضح في الفئات العمرية المتوسطة والكبيرة، فقد بلغ العدد الإجمالي للأعضاء المستبعدين (65) عضواً (عضو مكرر ذكر في القائمة الأولية وقائمة الترميم) ، يشكل الذكور منهم (51) عضواً بنسبة (78.46%)، بينما تشكل الإناث (14) عضوة بنسبة (21.54%)، ولكن يشير التحليل التفصيلي للبيانات المتاحة إلى أن نسبة الذكور المستبعدين من إجمالي عدد الذكور في القائمة الأولية وقائمة الترميم بلغت (29.31%) ، بينما بلغت نسبة الإناث المستبعدات من إجمالي عدد الإناث في القائمة الأولية وقائمة الترميم (34.15%) ما يعكس أن عملية الاستبعاد أثرت بشكل أكبر على النساء مقارنة بالرجال داخل القائمة النهائية للهيئة الناخبة في دائرة الرقة.

وعلى مستوى التوزيع العمري، تمثل الفئة العمرية (39-30 عاماً) النسبة الأكبر من الأعضاء المستبعدين حيث بلغت نسبة استبعاد هذه الفئة من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية وقائمة الترميم (48.93%)، تليها الفئة العمرية (29-25 عاماً) حيث بلغت نسبة استبعاد هذه الفئة من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية وقائمة الترميم (30.00%)، ثم الفئة العمرية (50 عاماً فما فوق) حيث بلغت نسبة استبعاد هذه الفئة من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية وقائمة الترميم (29.28%) ، ثم الفئة العمرية (49-40 عاماً) حيث بلغت نسبة استبعاد هذه الفئة من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية وقائمة الترميم (21.56%)، ويعكس هذا النمط أن عملية الاستبعاد استهدفت بشكل غير متناسب الأعضاء الأصغر سناً والفئة العمرية الوسطى، مع تأثير أقل على الفئات الأكبر سناً نسبياً، وهو ما يؤدي إلى ميل الهيئة النهائية نحو الفئات الأكبر سناً والأكثر خبرة، وبشكل عام، يبرز هذا التوزيع العمري المحدد أن الاستبعاد لم يساهم في تعزيز التنوع العمري داخل الهيئة الناخبة، بل عزز من هيمنة الفئات الأكبر سناً، مما قد يحد من قدرة الهيئة على تمثيل التنوع الشبابي والخبرات العمرية المختلفة.

8.7. تحليل قائمة المُستبعدين من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (الجندر، التوزع العمري)

تحليل قائمة المستبعدين من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة

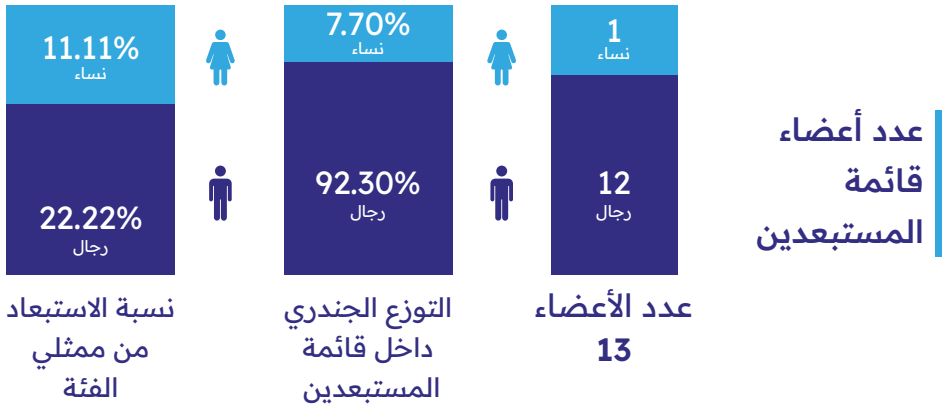

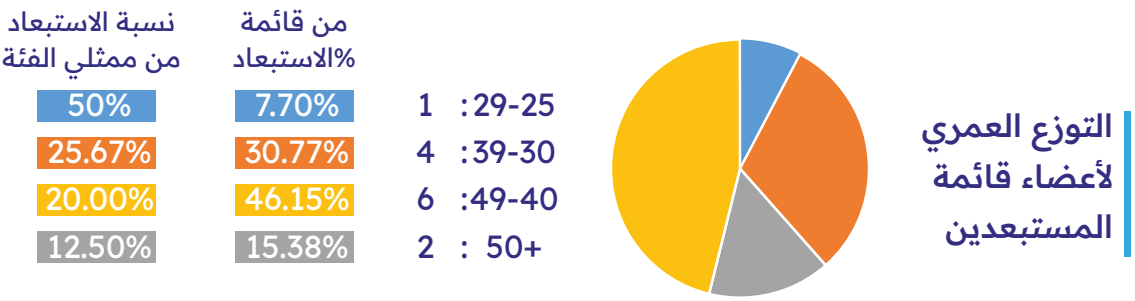

تعكس بيانات القائمة المستبعدة من الهيئة الناخبة في دائرة الطبقة نمطاً ديموغرافياً يخالف إلى حد كبير ما لوحظ في الدائرة الانتخابية (الرقة)، فقد بلغ العدد الإجمالي للأعضاء المستبعدين (13) عضواً، يشكل الذكور منهم (12) عضواً بنسبة (92.30%) بينما تشكل الإناث عضوة واحدة بنسبة (7.70%)، ولكن يشير التحليل التفصيلي إلى أن نسبة الذكور المستبعدين من إجمالي عدد الذكور في القائمة الأولية بلغت (22.22%)، بينما بلغت نسبة الإناث المستبعدات من إجمالي عدد الإناث في القائمة الأولية (11.11%)، ما يعكس أن عملية الاستبعاد في الطبقة أثرت بشكل أكبر على الذكور مقارنة بالنساء، على عكس ما لوحظ في الدائرة الانتخابية في الرقة.

وعلى مستوى التوزيع العمري، تمثل الفئة العمرية (40-49 عاماً) النسبة الأكبر من الأعضاء المستبعدين بنسبة (46.15%)، تليها الفئة (30-39 عاماً) بنسبة (30.77%)، ثم الفئة (50 عاماً فما فوق) بنسبة (15.38%) وأخيراً الفئة الأصغر سناً (25-29 عاماً) بنسبة (7.70%) فقط، ولكن في التحليل المعمق للبيانات المتاحة، بلغت نسبة استبعاد الفئة العمرية (25-29 عاماً) من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية (50%)، وبلغت نسبة استبعاد الفئة العمرية (30-39 عاماً) من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية (26.67%)، وبلغت نسبة استبعاد الفئة العمرية (40-49 عاماً) من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية (20.00%)، بينما بلغت نسبة استبعاد الفئة العمرية (50 عاماً فما فوق) من إجمالي عدد ممثليها في القائمة الأولية (12.50%)، ويشير هذا التوزيع العمري والجندري إلى أن عملية الاستبعاد في الطبقة لم تسهم في تعزيز التنوع أو التوازن داخل قائمة الهيئة الناخبة النهائية، بل عززت من تمثيل الذكور والفئات العمرية الأكبر سناً، مع استمرار محدودية إدماج الشباب، وهو ما قد يؤثر على قدرة الهيئة على تمثيل التنوع العمري والجندري بشكل متوازن، على غرار ما لوحظ في دائرة الرقة، وإن بشكل أقل حدة.

9 انسحاب اللجنة الفرعية في الدائرة الانتخابية (الرقة)

9.1. تحليل مسار انسحاب اللجنة الفرعية في الدائرة الانتخابية (الرقة)

رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة مؤشرات على انسحاب غير معلن أو غير رسمي لأعضاء اللجنة الفرعية في دائرة الرقة الانتخابية ، وذلك عقب صدور القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الرقة ، ووفقاً لما تداولته مصادر مقربة من اللجنة الفرعية في الرقة، فإن سبب هذا الاعتذار عن الاستمرار في إدارة العملية الانتخابية يعود إلى ما اعتبرته اللجنة الفرعية تدخلاً قد مُورِسَ من قبل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في عملها ، تمثل في إدراج شخصيتين كان قد جرى استبعادهما سابقاً من القائمة النهائية للهيئة الناخبة بعد قبول الطعون المقدمة بحقهما أمام لجنة الطعون ، وهو ما اعتبرته اللجنة الفرعية مساساً بصلاحياتها ومحاولة لتمرير قرارات من خارج دائرتها التنظيمية، بما أخلّ بتوازن الأدوار بين مستويات إدارة العملية الانتخابية، ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الفرعية امتنعت عن إصدار أي تصريح رسمي أو توضيح علني بشأن مؤشرات انسحابها غير الرسمي أو خلفياته، ما ساهم في إبقاء الحالة ضمن نطاق غير مُعلن، وأبقى التباين في تفسير مجرياتها مفتوحاً أمام قراءات متعددة تتعلق بطبيعة العلاقة بين اللجنة العليا واللجان الفرعية وحدود الصلاحيات التنظيمية لكل منهما.

وفي هذا السياق، صدر **القرار رقم (8) لعام 2026** عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 09-03-2026، والذي نصّ على تولي اللجنة العليا مهمة استقبال طلبات الترشح والإشراف على عملية الاقتراع في دائرة الرقة، مع إلغاء كل ما يتعارض مع أحكامه، ويُفهم من مضمون هذا القرار حدوث نقل فعلي للصلاحيات التنفيذية من اللجنة الفرعية إلى اللجنة العليا، بما يشمل مهام الإشراف والتنفيذ الميداني، الأمر الذي ترتب عليه تقليص دور اللجنة الفرعية بشكل ملحوظ، ويمكن قراءة هذا القرار بوصفه إجراءً تنظيمياً أضفى غطاءً قانونياً غير مباشر على وضع عملي سابق، تمثل في تراجع دور اللجنة الفرعية دون صدور إعلان رسمي بإنهاء أو تعليق عملها في دائرة الرقة الانتخابية، حيث لم يتضمن القرار نصاً صريحاً بهذا الخصوص، واكتفى بإعادة توزيع الاختصاصات على نحو يعكس هذا الواقع.

أيضاً ، رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة أن هذا الإطار التنظيمي لم يستمر بصورة واضحة ومتماسكة، حيث عادت اللجنة الفرعية للظهور ميدانياً يوم الاقتراع بتاريخ 17-03-2026، وشاركت في مهام الإشراف والمتابعة وفرز الأصوات إلى جانب اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، دون صدور أي قرار رسمي منشور ومعلن يوضح إعادة تفعيل دورها أو تحديد نطاق صلاحياتها، ويشير هذا التباين بين المسار التنظيمي المعلن والممارسة الميدانية إلى حالة من إعادة التموضع العملي للأدوار داخل العملية الانتخابية، بما يثير تساؤلات حول طبيعة الأساس القانوني الذي حكم هذه العودة، ولكن يمكن تفسير هذا الوضع بالاستناد المحتمل إلى المادة (51) من المرسوم رقم (143) لعام 2025، التي تمنح اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب صلاحية اعتماد آليات عمل مرنة ومبتكرة في الدوائر التي تواجه ظروفاً استثنائية، بما يضمن استمرارية تنفيذ العملية الانتخابية، إلا أن غياب قرار صريح صادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب يحدد آلية إعادة إشراك اللجنة الفرعية، أو يوضح نطاق صلاحياتها بعد "العودة الميدانية"، يضع هذا التفسير في إطار الاجتهاد أكثر منه في إطار الإجراء القانوني المعلن، كما يطرح هذا الواقع تساؤلاً أوسع حول مدى اتساق مبدأ "المرونة الإجرائية" المنصوص عليه في المادة (51) مع متطلبات الشفافية القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة توثيق وتعميم القرارات التنظيمية التي تمس البنية الإدارية والقانونية للعملية الانتخابية.

10 انسحاب بعض أعضاء الهيئات الناخبة في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

10.1. مسار الانسحاب غير الرسمي لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة)

رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة أن موجة الانسحاب غير الرسمية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة جاءت في سياق تراكمي ارتبط بشكل مباشر بالتحولات التي شهدها الإطار التنظيمي للعملية الانتخابية، ولا سيما ما أعقب الانسحاب غير المعلن للجنة الفرعية وصدور القرار رقم (8) لعام 2026، حيث جرى التعبير عن هذا الانسحاب بشكل رئيسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دون تسجيل أو تقديم أي طلبات انسحاب رسمية وفق الأطر القانونية المعتمدة لدى الجهات ذات الصلة، ما يجعل هذه الظاهرة ذات طابع غير مؤطر قانونياً من حيث الشكل والإجراءات

وبحسب الرصد الميداني، بدأت هذه الموجة بمجموعة أولى شملت (42) عضواً من أعضاء الهيئة الناخبة في دائرة الرقة الانتخابية، قبل أن تتسع لاحقاً لتصل إلى (64) عضواً منسحب بشكل غير رسمي، وقد برر جزء من المنسحبين موقفهم باعتبارات أخلاقية تتعلق بالتضامن مع اللجنة الفرعية، في ضوء ما اعتبروه "تجاوزات" من قبل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب. إلا أن هذا التفسير، رغم حضوره في الخطاب المعلن، لا يبدو كافياً لتفسير التوقيت المتقارب بين إعلان اعتذار اللجنة الفرعية عن استكمال مهامها وبين بدء موجة الانسحاب، الأمر الذي يفتح احتمالية وجود تنسيق أو تفاعل غير مباشر بين بعض المنسحبين واللجنة الفرعية.

وهو ما يثير تساؤلات أوسع حول طبيعة التوازنات الداخلية التي حكمت تشكيل الهيئة الناخبة في دائرة الرقة الانتخابية ومدى شفافية مسارها التكويني، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن وصول عدد المنسحبين غير الرسميين إلى (64) عضواً بات يشكل مؤشراً ضاغطاً على استقرار النصاب القانوني للعملية الانتخابية، إذ تحول هذا الانسحاب إلى انسحاب رسمي، لكونه سيضع العملية أمام خطر مباشر يتمثل في عدم استكمال النصاب المطلوب، والذي يُحدد بـ(90) عضواً كحد أدنى من أصل (150) عضواً في الهيئة الناخبة.

وفي هذا السياق، برز مؤشر تنظيمي بالغ الدلالة تمثل في صدور **القرار رقم (10)** لعام 2026، الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 16-03-2026 ولا سيما المادة الثانية منه، التي نصت على تمديد وقت الاقتراع لمدة ساعة واحدة فقط في حال عدم تحقق النسبة الدنيا المطلوبة للاقتراع، على أن تُغلق صناديق الاقتراع بعدها بغض النظر عن نسبة المقترعين، وتُباشر فوراً عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، ويُفهم من هذا الترتيب أنه يمثل انتقالاً ضمنياً نحو ضمان استكمال المسار الانتخابي حتى في حال عدم تحقق شروط المشاركة المثلى، بما يحد عملياً من تأثير أي انسحابات أو مقاطعات محتملة على سير العملية، ويعيد تعريف العلاقة بين شرط النصاب ومتطلبات إتمام الاقتراع في الدائرة الانتخابية.

وفي السياق ذاته، رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة عقد جلسة غير رسمية مساء يوم 16 آذار/مارس 2026، جمعت ممثلين اثنين عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، وخمس ممثلين عن كتلة المنسحبين، مما ساهم في الوصول إلى تسوية بين الطرفين قضت بعودة المنسحبين إلى المشاركة في العملية الانتخابية، مقابل حذف الشخصيتين المعترض عليهما من قائمة المرشحين لعضوية مجلس الشعب ، مع الإبقاء على حقهما في المشاركة الانتخابية كأعضاء في الهيئة الناخبة، كما تضمنت التفاهمات رفض طلب المنسحبين المتعلق بإعادة فتح باب الترشح، استناداً إلى أن المهلة الزمنية المخصصة لذلك كانت قد انتهت وفق الإطار التنظيمي المعتمد، ما عكس محاولة لتحقيق توازن بين احتواء حالة الانسحاب وضمان استمرارية المسار الانتخابي ضمن الضوابط القانونية والإجرائية الناظمة له. وتجدر الإشارة هنا إلى عدم صدور أي قرارات أو بيانات رسمية عن اللجنة العليا للانتخابات توضح مخرجات هذه الجلسة أو الآلية التي اعتمدتها في اتخاذ قرار شطب شخصيتين من قائمة المرشحين، الأمر الذي يفتقر إلى سند قانوني واضح ويتعارض مع مبادئ الشفافية. ومع ذلك، يمكن تفسير هذا الإجراء بالاستناد إلى ما قد تمنحه المادة (51) من المرسوم رقم (143) لعام 2025 من صلاحيات للجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، لاسيما ما يتعلق بوضع آليات عمل مرنة ومبتكرة تضمن حسن تنفيذ العملية الانتخابية.

10.2. تحليل قائمة الانسحابات غير الرسمية من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (الجندر، التوزع العمري)

تم رصد انسحاب (64) عضواً عبر منصات التواصل الاجتماعي دون استكمال الإجراءات القانونية الناظمة، ويُظهر التوزيع الجندري أن الغالبية الساحقة من المنسحبين كانوا من الذكور حيث بلغ عددهم (56 عضواً) بنسبة (87.50%)، مقابل (8) إناث بنسبة (12.50%)، إلا أن القراءة الأعمق للبيانات المتاحة تكشف أن نسبة انسحاب الذكور من إجمالي الذكور في القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة بلغت (44.80%) مقابل نسبة انسحاب النساء من إجمالي الإناث في القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة بلغت (32.00%)، ما يشير إلى أن الانسحاب ظاهرة ممتدة عبر كلا الجنسين، مع بقاء الفجوة الجندرية قائمة، كما يبين تحليل مصدر الأسماء أن (73.43%) من المنسحبين كانوا مدرجين أساساً في القائمة الأولية للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة، مقابل (26.57%) أضيفوا ضمن قائمة الترميم، كما تشير البيانات المتعلقة بالانسحابات غير الرسمية من القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة في الرقة إلى أن المنسحبين توزعوا على الفئات العمرية المختلفة بشكل متفاوت: فقد بلغ عدد المنسحبين من الفئة العمرية (25-29 عاماً) شخصين فقط، ما يعادل (3.12%) من مجموع المنسحبين، وبنسبة (28.57%) من إجمالي أعضاء هذه الفئة في القائمة النهائية، بينما بلغ عدد المنسحبين من الفئة العمرية (30-39 عاماً) سبعة أشخاص، أي (10.93%) من مجموع المنسحبين وبنسبة (29.16%) من إجمالي أعضاء هذه الفئة في القائمة النهائية، أما الفئة العمرية (40-49 عاماً) فشهدت أكبر نسبة من الانسحابات إذ بلغ عدد المنسحبين منها (36) شخصاً، أي ما يعادل (56.25%) من مجموع المنسحبين وبنسبة (45.57%) من إجمالي أعضاء الفئة في القائمة النهائية، في حين انسحب (19) شخصاً من الفئة العمرية (50 عاماً فما فوق)، أي ما يعادل (29.68%) من مجموع المنسحبين، وبنسبة (47.50%) من أعضاء هذه الفئة في القائمة النهائية.

تحليل قائمة الانسحابات (غير الرسمية) في الدائرة الانتخابية (الرقة)

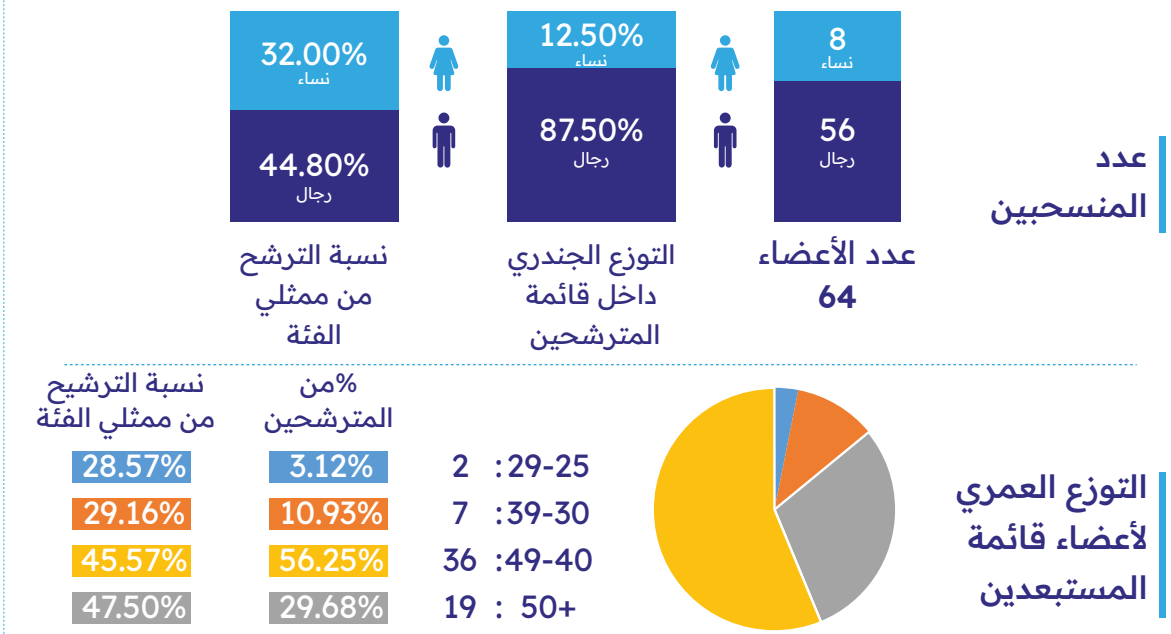

%73.43

من المنسحبين كانو مدرجين أساساً في القائمة الأولية للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة.

%26.57

من المنسحبين كانو مدرجين في قائمة ترميم أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة.

10.3. تحليل قائمة الانسحابات (غير الرسمية) من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة (التوزع العشائري)

يعكس تحليل التوزع العشائري لقائمة الانسحابات غير الرسمية من الهيئة الناخبة في الرقة أن الانسحاب اتسم بخصائص محددة ترتبط بالنفوذ العشائري وحجم التمثيل داخل الهيئة الناخبة، فمن بين العشائر الكبرى، سجلت العفادلة انسحاب 15 عضواً من أصل 36 ممثلاً في الهيئة الناخبة، بنسبة بلغت (41.67%)، ما يشير إلى وجود انقسامات داخلية محتملة أو احتجاج على تشكيل القائمة النهائية، أما الولدة فقد شهدت انسحاب 7 أعضاء من أصل 11، بنسبة (63.63%)، بينما سجلت الحليسات انسحاب 5 من 6 ممثلين بنسبة (83.33%)، وبني قيس 5 من 10 ممثلين، بنسبة (50.00%)، وهو ما يعكس تفاوت مستويات الانسحاب بين العشائر الكبرى بحسب موقعها الاجتماعي والسياسي داخل الهيئة الناخبة، وقد يرتبط ذلك بشعور بعض الأعضاء بأن مصالح عشيرتهم لم تُمثّل بشكل كافي في القائمة النهائية.

من ناحية أخرى، أظهرت بعض العشائر الأقل عدداً مثل البو حميد، الحديديين، بني خالد، بني سعيد، الجريات، الرمضان آغا، والدليم (الشبلي السلامة) انسحاب جميع ممثليها بنسبة (100%)، مما يعكس موقفاً موحداً لممثلي هذه العشائر تجاه العملية الانتخابية، وربما يعكس اعتراضاً على المعايير المعتمدة أو تحالفات المرشحين، وعشائر أخرى مثل البو جابر، البو ظاهر، المرندية، البوسرايا شهدت انسحاباً جزئياً تراوحت نسبته بين 25% و50% مما يشير إلى أن قرار الانسحاب لم يكن شاملاً داخل ممثلي العشيرة، بل اقتصر على أفراد محددين لأسباب شخصية أو سياسية، وبناءً على ذلك، يظهر أن الانسحاب غير الرسمي لم يكن عشوائياً، بل ارتبط بعوامل اجتماعية وعشائرية وشخصية، مما يعكس ديناميات التوازن الداخلي للهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة.

قائمة الانسحابات غير الرسمية من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة) (التوزع العشائري)

العشيرة	عدد المنسحبين	النسبة	العشيرة	عدد المنسحبين	النسبة	العشيرة	عدد المنسحبين	النسبة
العفادلة	15	41.67%	البوحميد	2	100%	الدليم (الشبلي السلامة)	1	100%
الولدة	7	63.63%	البوظاهر	2	50.00%	البوجابر	1	25.00%
البو مانع	5	6.25%	العكيدات (البياطرة)	2	100%	بني سعيد	1	100%
الحليسات	5	83.33%	المرندية	2	50.00%	بني عصيد	1	100%
بني قيس	5	50.00%	الحديديين	2	100%	البوسرايا	1	50.00%
النعيم	4	80.00%	بني خالد	2	100%	الجريات	1	100%
الشبل	3	60.00%	حرب	1	100%	الرمضان آغا	1	100%

10.4. تحليل قائمة الانسحابات الرسمية من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (الجندر، التوزع العمري)

تم رصد انسحاب خمسة أعضاء من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة، وذلك استناداً إلى بيانات رسمية مكتوبة وموقّعة صادرة عن المعنيين. وشمل الانسحاب ثلاثة أعضاء من بين المرشحين لعضوية مجلس الشعب، إضافة إلى عضوين من أعضاء الهيئة الناخبة. ويُلاحظ في هذا السياق أن المنسحبين أعلنوا مقاطعتهم للعملية الانتخابية بشكل نهائي، حيث أنهم لم يحضروا إلى مركز الاقتراع في الطبقة، ولم يشاركوا في عملية التصويت.

وعلى مستوى التحليل الجندري، تُظهر المعطيات أن جميع حالات الانسحاب سُجّلت بين الذكور بنسبة (100%)، دون تسجيل أي حالة انسحاب بين الإناث. أما من حيث التوزع العمري، فتبيّن أن الغالبية العظمى من المنسحبين (ثلاثة أعضاء) تنتمي إلى الفئة العمرية ما بين (30–39 عاماً)، في حين سُجّلت حالة انسحاب واحدة ضمن الفئة العمرية (40–49 عاماً)، وحالة أخرى ضمن فئة (50 عاماً فما فوق).

ويشير هذا التوزع الجندري والعمري إلى أن ظاهرة الانسحاب في دائرة الطبقة اقتصرت على شريحة محددة نسبياً من الذكور، مع تركّز أوضح ضمن الفئة العمرية المتوسطة، مع بقاء عدد حالات الانسحاب محدوداً عند مقارنته بالدائرة الانتخابية في الرقة.

10.5. تحليل قائمة الانسحابات الرسمية من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

يعكس تحليل التوزع العشائري لقائمة الانسحابات الرسمية من الهيئة الناخبة في دائرة الطبقة أن الانسحاب جاء محدوداً، لكنه يحمل مؤشرات ذات دلالة بالنسبة للتوازن العشائري داخل الهيئة الناخبة، فقد سجلت عشيرة الولدة (الحويوات) انسحاب (4) أعضاء من أصل (8) ممثلين في الهيئة الناخبة، بنسبة بلغت (50.00%)، ما يشير إلى وجود انقسام محتمل داخل هذه العشيرة أو اعتراض جزئي على تشكيل القائمة النهائية للهيئة الناخبة، أما عشيرة شمر (الوهب) فقد شهدت انسحاب عضو واحد من عضو واحد ممثل في الهيئة الناخبة، أي بنسبة (100%)، وهو ما يعكس موقفاً ربما مرتبطاً بدوافع سياسية أو اجتماعية أو اعتراض على معايير اختيار أعضاء الهيئة الناخبة، وبناءً على ذلك، يظهر أن الانسحاب الرسمي في دائرة الطبقة كان محدوداً نسبياً، لكنه يعكس عوامل فردية واجتماعية ضمن التوازن العشائري للهيئة الناخبة.

قائمة الانسحابات الرسمية من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

العشيرة	عدد المنسحبين	النسبة	العشيرة	عدد المنسحبين	النسبة
الولدة (الحويوات)	4	50.00%	(شمر (الوهب	1	100%

11 قائمة المُرَشَّحين في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

11.1. الإطار التنظيمي الناظم- قائمة المُرَشَّحين في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

صدر قرار فتح باب الترشح لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الانتخابية (الرقة، الطبقة) بمحافظة الرقة بموجب القرار رقم (7) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 2026-03-09، وذلك استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري والمرسومين رقم (66) ورقم (143) لعام 2025، وقد نص القرار على تحديد موعد تقديم طلبات الترشح لانتخابات أعضاء مجلس الشعب في الدوائر الانتخابية (الرقة والطبقة) بمحافظة الرقة ليكون في يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين 9 و10 مارس 2026، كما حدد القرار مكان تقديم الطلبات في مركز منطقة كل دائرة انتخابية، وفق مكان عمل اللجنة الفرعية المحدد سابقاً، لضمان تنظيم العملية وسهولة وصول المرشحين إلى الجهات المختصة، ولتعزيز الشفافية وتعميم العلم بين المعنيين، كما أوجب نشر القرار على المواقع الرسمية للجنة العليا للانتخابات وبأي وسيلة أخرى تتيح اطلاع الجمهور على محتواه.

وصدرت قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) بمحافظة الرقة بموجب **القرار رقم (9) لعام 2026** الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري والمرسومين رقم (66) و(143) لعام 2025، متضمناً في مادته الأولى اعتماد قوائم المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة والطبقة) بمحافظة الرقة، وقد أرفق القرار جداول رسمية بأسماء المُرَشَّحين، تضمنت بيانات تعريفية مقتصرة على الاسم الثلاثي ومكان وتاريخ الميلاد، دون إدراج معلومات إضافية تتعلق بالخلفيات المهنية أو الاجتماعية، ففي دائرة الرقة، بلغ عدد المُرَشَّحين (32) مرشحاً، في حين بلغ عدد المُرَشَّحين في دائرة الطبقة (20) مترشحاً، ويشير اعتماد هذه القوائم إلى انتقال العملية الانتخابية إلى مرحلة الترشح الفعلي، بعد تثبيت الهيئات الناخبة، مع استمرار اعتماد نمط بيانات محدود لا يتيح تقييماً أوسع لخلفيات المُرَشَّحين أو تنوعهم.

11.2. تحليل قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الرقة (الجندر، التوزع العمري)

تحليل قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الرقة

عدد أعضاء قائمة المُرَشَّحين

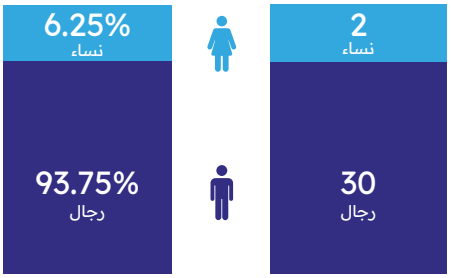

التوزع الجندري داخل قائمة المُرَشَّحين

عدد المُرَشَّحين
32

التوزع العمري داخل قائمة المُرَشَّحين

	من المُرَشَّحين%	نسبة الترشح من ممثلي الفئة
29-25: 2	6.25%	28.57%
39-30: 4	12.50%	16.67%
49-40: 18	56.25%	22.78%
50+ : 8	25.00%	20.00%

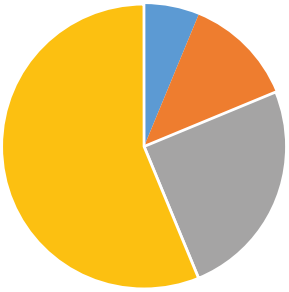

متوسط عمر المُرَشَّحين

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
46 عام	28 عام	71 عام

تعكس بيانات قائمة المُرَشَّحين في دائرة الرقة اختلالاً واضحاً في التوازن الجندري، إلى جانب تباين نسبي في معدلات الترشح بين الفئات العمرية المختلفة، فقد بلغ العدد الإجمالي للمترشحين (32) مرشحاً، يشكل الذكور منهم (30) مرشحاً بنسبة (93.75%)، مقابل مرشحتين فقط بنسبة (6.25%) ، ما يعكس ضعفاً شديداً في تمثيل النساء في مرحلة الترشح، وعند تحليل نسب الترشح مقارنة بالهيئة الناخبة، يتبين أن نسبة ترشح الذكور من إجمالي عددهم في القائمة النهائية بلغت (24.39%)، وفي المقابل، بلغت نسبة ترشح النساء (7.41%) فقط، وهو مستوى متدني للغاية يعكس وجود عوائق بنيوية محتملة أمام مشاركة النساء في العملية الانتخابية، قد تشمل عوامل اجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية، إضافة إلى محدودية فرص الوصول إلى شبكات الدعم أو الموارد اللازمة لخوض الترشح، مما يؤدي إلى ضعف تمثيلهن في هذه المرحلة الحاسمة من الانتخابات.

11.3. تحليل قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الرقة (التوزع العشائري)

يعكس تحليل التوزع العشائري لقائمة المُرَشَّحين في الدائرة الانتخابية في الرقة تداخلاً واضحاً بين بنية الترشح وبنية الهيئة الناخبة، إذ تتصدر عشيرة العفادلة قائمة المُرَشَّحين بـ (10) مرشحين (31.25%)، وهي أيضاً العشيرة الأكبر تمثيلاً في الهيئة الناخبة بـ (36) عضواً في الهيئة الناخبة، ما يعزز من فرضية امتلاكها ثقلاً انتخابياً منظماً لكنها تعكس تشتتاً واضحاً بين ممثلي العفادلة في الهيئة الناخبة، وينطبق ذلك بدرجة أقل على عشيرة البوسبيع (5 مرشحين مقابل 15 ممثلاً في الهيئة الناخبة) وعشيرة الولدة (مرشحان مقابل 11 ممثلاً في الهيئة الناخبة)، ما يشير إلى حضور متوازن نسبياً بين التمثيل في الهيئة الناخبة وعدد المرشحين.

في المقابل، تظهر بعض العشائر تمثيلاً انتخابياً متوازناً مع وزنها داخل الهيئة الناخبة، مثل بني قيس (مرشح واحد مقابل 10 ممثلين) والبومانع (مرشح واحد مقابل 8 ممثلين) والحليسات (مرشح واحد مقابل 6 ممثلين)، وهو ما قد يعكس توجهاً نسبياً نحو دعم مرشحين من خارج العشيرة ضمن تحالفات أوسع. بالمقابل، تسجل عشيرة عنزة حضوراً لافتاً نسبياً (مرشحان مقابل ممثلين اثنين فقط في الهيئة الناخبة)، ما يشير إلى ميل نحو الترشح يفوق وزنها العددي داخل الهيئة الناخبة.

أما بقية العشائر، والتي يتراوح تمثيلها في الهيئة بين 1 و4 أعضاء في الهيئة الناخبة، فقد انعكس ذلك على مستوى الترشح بتمثيل محدود غالباً بمرشح واحد، كما هو الحال في البو رمضان، المرندية، البو عساف، المجادمة، البو جابر، البوبنا، وبني خالد، إضافة إلى مكونات اجتماعية أخرى مثل التركمان والأكراد، ويشير هذا النمط إلى ارتباط عام بين حجم التمثيل داخل الهيئة الناخبة وفرص الترشح، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التوزع العشائري للمترشحين لا يعكس فقط الأحجام العددية داخل الهيئة الناخبة، بل يتأثر أيضاً بعوامل تنظيمية وتحالفات محلية، ما يجعل المنافسة الانتخابية محكومة بمزيج من الثقل العشائري والقدرة على بناء تحالفات عابرة للعشائر، وهو ما قد يكون حاسماً في تحديد النتائج النهائية.

قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الرقة (التوزع العشائري)							
العشيرة	العدد	النسبة	العشيرة	العدد	النسبة	العشيرة	العدد	النسبة
العفادلة	10	31.25%	المرندية	1	3.12%	بني خالد	1	3.12%
البره جكلية	1	3.12%	البوسبيع	5	15.62%	البو عساف	1	3.12%
البو رمضان	1	3.12%	التركمان	1	3.12%	الولدة	2	6.25%
عنزة	2	6.25%	الحليسات	1	3.12%	الأكراد	1	3.12%
بني قيس	1	3.12%	المجادمة	1	3.12%	البو جابر	1	3.12%
البوبنا	1	3.12%	البو مانع	1	3.12%			

11.4. تحليل قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

تعكس بيانات قائمة المُرَشَّحين في دائرة الطبقة نمطاً أقل حدة من حيث الاختلال الجندري مقارنة بدائرة الرقة، مع استمرار تفوق الذكور عددياً، لكن مع حضور نسائي أكثر وضوحاً نسبياً، فقد بلغ العدد الإجمالي للمُرَشَّحين (20) مرشحاً، يشكل الذكور منهم (16) مرشحاً بنسبة (80%) مقابل (4) مرشحات بنسبة (20%) وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في تمثيل النساء في مرحلة الترشح مقارنة بالرقة، وعند تحليل نسب الترشح مقارنة بالهيئة الناخبة، يتبين أن نسبة ترشح الذكور من إجمالي عددهم في الهيئة الناخبة بلغت (38.09%)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تعكس مستوى مشاركة نشط للذكور في العملية الانتخابية، وفي المقابل، بلغت نسبة ترشح النساء (50%) وهي نسبة لافتة تعكس أن نصف النساء المدرجات في الهيئة الناخبة قد تقدمن للترشح، ما يشير إلى وجود استعداد مرتفع لدى النساء للمشاركة السياسية متى ما توفرت الفرصة، وقد يعكس ذلك بيئة محلية أكثر دعماً أو انفتاحاً.

وعلى مستوى التوزيع العمري، تُظهر البيانات غياباً كاملاً لتمثيل الفئة العمرية (25-29عاماً) في قائمة المُرَشَّحين، رغم وجود عضو واحد من هذه الفئة في الهيئة الناخبة، ما يشير إلى ضعف شديد في انخراط الفئات الشابة في الترشح، سواء بسبب محدودية العدد و غياب الحوافز والدعم، وفي المقابل، سجلت الفئة العمرية (40-49 عاماً) أعلى حضور بواقع (10) مرشحين ما يعكس نسبة ترشح مرتفعة نسبياً ضمن هذه الفئة العمرية، ويؤكد مرة أخرى مركزيتها في العملية الانتخابية بوصفها الفئة الأكثر توازناً بين الخبرة والقدرة على المنافسة، تليها الفئة العمرية (50 عاماً فما فوق) بعدد (6) مرشحين، وهو ما يعكس مستوى مشاركة جيد لهذه الفئة، مدفوعاً غالباً بعوامل الخبرة والمكانة الاجتماعية، في حين جاءت الفئة العمرية (30-39 عاماً) بعدد (4) مرشحين ، وهي نسبة متوسطة قد تعكس توازناً بين القدرة على الترشح والانشغال بالالتزامات المهنية والاقتصادية.

وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى أن عملية الترشح في دائرة الطبقة تتسم بمستوى أفضل نسبياً من حيث المشاركة الجندرية مقارنة بالرقة، مع استمرار التفاوت العمري، حيث تهيمن الفئات العمرية الوسطى والمتقدمة في السن، مقابل غياب شبه كامل للفئات الشابة، ويُستنتج من ذلك أن بيئة الترشح في الطبقة أكثر انفتاحاً نسبياً أمام النساء، لكنها لا تزال تعاني من محدودية في استيعاب الفئات الشابة، كما تميل إلى تعزيز حضور الفئات الأكثر خبرة، وهو ما يحد من تحقيق توازن شامل في بنية التمثيل الانتخابي.

تحليل قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الطبقة

عدد المُرَشَّحين

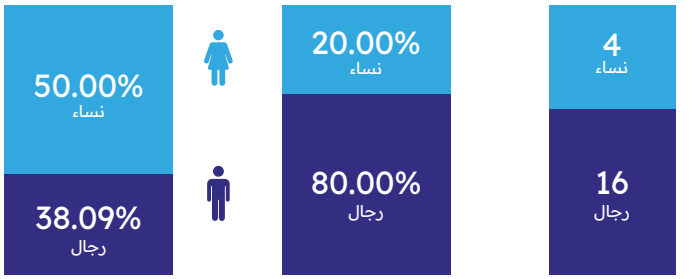

عدد الأعضاء
20

التوزع الجندري داخل قائمة المُرَشَّحين

نسبة الترشح من ممثلي الفئة

التوزع العمري داخل قائمة المُرَشَّحين

	من قائمة الاستبعاد%	نسبة الاستبعاد من ممثلي الفئة
0 :29-25	0.00%	0.00%
4 :39-30	20.00%	36.36%
10 :49-40	50.00%	41.67%
6 : 50+	30.00%	42.85%

متوسط عمر المُرَشَّحين

متوسط الأعمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
46 عام	35 عام	59 عام

11.5. تحليل قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

يعكس تحليل التوزع العشائري لقائمة المُرَشَّحين في الدائرة الانتخابية في الطبقة درجة عالية من التداخل بين بنية الترشح وبنية الهيئة الناخبة، مع حضور واضح لعشيرة الولدة بمختلف فروعها ، إذ يتصدر فرع الحويوات قائمة المُرَشَّحين بـ (4) مرشحين مقابل (8) ممثلين له في الهيئة الناخبة، كما يظهر فخذ الناصر بمرشحين اثنين مقابل (8) ممثلين له في الهيئة الناخبة، في حين توزعت بقية ترشيحات الولدة على أفخاذ العلي والعامر والغانم بمرشح واحد لكل منها، وهو ما يعكس حضوراً كثيفاً ومتعدد المستويات لعشيرة الولدة في المشهد الانتخابي، لكنه قد يشير في الوقت ذاته إلى احتمال تشتت الأصوات داخلها نتيجة تعدد المرشحين، وفي السياق ذاته، تسجل عشيرة العجيل.

حضوراً لافتاً بواقع (4) مرشحين مقابل (6) ممثلين في الهيئة الناخبة، ما يشير إلى ميل مرتفع نحو الترشح مقارنة بحجمها داخل الهيئة، وهو نمط قد يعزز التنافس الداخلي ويؤثر على قدرة العشيرة على توحيد أصواتها خلف مرشح واحد، كما يظهر معدل ترشح مرتفع جداً لدى عشائر مثل عدوان (المغلطان) بمرشحين اثنين مقابل (2) ممثلين في الهيئة الناخبة.

أما بقية العشائر، مثل البو جابر، البو رمضان، شمر (الوهب)، الموالي، والبو ظاهر، فقد جاء تمثيلها بمرشح واحد لكل منها، وهو ما يتوافق عموماً مع حجم تمثيلها المحدود داخل الهيئة الناخبة، حيث يتراوح بين (1–4) أعضاء، ما يشير إلى ارتباط نسبي بين حجم التمثيل العشائري وفرص الترشح، وفي المقابل، تغيب بعض العشائر الممثلة في الهيئة الناخبة عن قائمة المُرَشَّحين، مثل البو عساف (الشفرات) والمرادات والبوسرايا، ما قد يعكس توجهاً لدعم مرشحين من خارج العشيرة ضمن تحالفات أوسع أو محدودية القدرة على تقديم مرشحين منافسين، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التوزع العشائري للمُرَشَّحين في الطبقة يعكس مزيجاً من الحضور العشائري المباشر والتنافس الداخلي ضمن بعض العشائر الكبرى، مقابل تمثيل محدود ومتوازن للعشائر الصغيرة، ما يجعل المشهد الانتخابي محكوماً بدرجة أكبر بديناميات التشتت الداخلي والتحالفات العابرة للعشائر، وهو ما قد يكون عاملاً حاسماً في تحديد النتائج النهائية.

قائمة المُرَشَّحين لعضوية مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية في الطبقة (التوزع العشائري)

العشيرة	العدد	النسبة	العشيرة	العدد	النسبة	العشيرة	العدد	النسبة
العجيل	4	20%	البوجابر	1	5%	الموالي	1	5%
الولدة- الحويوات	4	20%	شمر- الوهب	1	5%	البورمضان	1	5%
عدوان- المغلطان	2	10%	الولدة- العلي	1	5%	البو ظاهر	1	5%
الولدة- الناصر	2	10%	الولدة- العامر	1	5%	الولدة- الغانم	1	5%

11.6. السيناريوهات المتوقعة في الدائرة الانتخابية في الرقة

- السيناريو الأول (إجماع غالبية عشيرة العفادلة على مرشح واحد) : إذا تمكنت غالبية عشيرة العفادلة من التوحد خلف أحد مرشحيها، فإن أصوات العفادلة المتماسكة هي كافية لضمان فوز مرشح عن العفادلة، معتمدة على القوة الاجتماعية والتحالفات المحلية ضمن العشيرة، وهذا السيناريو يعزز موقع العفادلة في التمثيل الانتخابي ويمنح المرشح المختار أفضلية واضحة على منافسيه من خارج العشيرة.

- السيناريو الثاني (إجماع غالبية خط السبخة على أحمد الشلاش وتحالفه مع مقدام الجشعم) : وقد تم رصد ذلك من خلال وجود منشطين انتخابيين مشتركين بين هذين المرشحين، ففي حالة توحيد الناخبين في خط السبخة خلف أحمد محمود الشلاش و استمرار تحالفه الاستراتيجي مع مقدام الجشعم, تزداد فرص نجاحهما معاً، مما يحقق تمثيلاً متوازناً للمحافظة ويعزز من قوة التحالفات الانتخابية بين الكتل العشائرية والمناطقية ، وهذا السيناريو يعكس فعالية التخطيط الاستراتيجي والتحالفات متعددة المستويات التي يقوم بها الشلاش ومقدام.

- السيناريو الثالث (تناحر العفادلة وتجزؤ الأصوات): إذا لم يتمكن العفادلة من توحيد صفوفهم وظهرت صراعات داخلية، فقد تضعف فرص المرشحين الكبار في العشيرة، مما يتيح فرصة لظهور شخصيات جديدة ، خاصة إذا نجح هؤلاء في بناء تحالفات فردية مع قوى محلية، وهذا السيناريو يزيد من تعقيد المنافسة الانتخابية ويجعل النتائج أقل قابلية للتنبؤ، مع احتمال حدوث مفاجآت في توزيع المقاعد.

11.7. السيناريوهات المتوقعة في الدائرة الانتخابية في الطبقة

السيناريو الأكثر ترجيحاً في دائرة الطبقة يتمثل في فوز عبد الله عبد المجيد الحاج عبد، استناداً إلى رصيده الشخصي المرتبط بالحراك الثوري المبكر، وخبرته الإدارية كرئيس لأول مجلس محلي في المدينة، إضافة إلى حضوره المستمر في المجال التعليمي من خلال إدارته لمعهد الخوارزمي، كما أن رمزيته الاجتماعية وما مرّ به من تجارب شخصية مؤثرة تعزز من قبوله لدى شريحة من الناخبين، في ظل غياب منافسة قوية قائمة على تحالفات واسعة داخل الدائرة، وبناءً على هذه المعطيات، تبدو حظوظه مرتفعة، خاصة مع قدرته على توظيف رصيده الرمزي وعلاقاته المحلية في حشد الدعم الانتخابي داخل الدائرة الانتخابية في الطبقة.

12 الدعاية الانتخابية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

12.1. الإطار التنظيمي الناظم- الدعاية الانتخابية في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

نصّ القرار رقم (9) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، استناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري والمرسومين رقم (66) و (143) لعام 2025، على تحديد الإطار الزمني والتنظيمي للدعاية الانتخابية للمترشحين، حيث حددت المادة الثانية من القرار بداية الدعاية الانتخابية اعتباراً من صباح يوم الأربعاء الموافق 11-03-2026، ولغاية مساء يوم الأحد الموافق 15-03-2026، ما يعكس فترة زمنية محدودة نسبياً لممارسة الأنشطة الدعائية. كما نصت المادة الثالثة على حصر أنشطة الدعاية الانتخابية ضمن نطاق محدد، يشمل التعريف بالمعلومات الشخصية للمترشح، وعرض البرنامج الانتخابي الخاص به، إضافة إلى المشاركة في المناظرات التي تقيمها اللجان الفرعية، وفي المقابل، شدد القرار على أن أي نشاط دعائي خارج هذا الإطار يُعد مخالفة تستوجب المساءلة والمحاسبة القانونية، ما يشير إلى تبني نهج تنظيمي مقيد يهدف إلى ضبط العملية الدعائية وتوحيد أدواتها، ويعكس هذا التنظيم توجهاً نحو تقنين الخطاب الانتخابي وحصره ضمن قنوات محددة، الأمر الذي قد يسهم في الحد من الفوضى الدعائية أو الاستخدام غير المنظم للوسائل، لكنه في الوقت ذاته قد يقيد تنوع أدوات التواصل السياسي.

12.2. تحليل الدعاية الانتخابية في الدائرة الانتخابية (الرقة)

رغم الإطار التنظيمي المحدد للدعاية الانتخابية بموجب القرار رقم (9) لعام 2026، الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، والذي قيد الأنشطة الدعائية بفترة زمنية قصيرة وحدد أدواتها ضمن نطاق التعريف بالمترشح وبرنامجه الانتخابي والمشاركة في المناظرات الانتخابية، إلا أن الممارسة الفعلية في دائرة الرقة الانتخابية أظهرت محدودية واضحة في توظيف هذه الأدوات، فقد اقتصرت الدعاية الانتخابية في معظمها على عرض المعلومات الشخصية للمترشحين وبرامج انتخابية ذات طابع عام على وسائل التواصل الاجتماعي، كما ركزت البرامج الانتخابية للمرشحين بدرجة أكبر على قضايا وطنية محل اهتمام عام، مقابل حضور أقل للقضايا المحلية المرتبطة باحتياجات الدائرة الانتخابية. كما لم تُنظَّم أي مناظرات انتخابية بين المرشحين في الدائرة الانتخابية في الرقة، على الرغم من النص عليها كأداة أساسية ضمن الإطار التنظيمي للعملية الانتخابية، وقد حدّ ذلك من فرص التفاعل المباشر بين المترشحين وأعضاء الهيئة الناخبة، وأسهم في إضعاف مستوى النقاش العام حول البرامج والرؤى المختلفة، ويُشار في هذا السياق إلى أن حالة عدم الوضوح المرتبطة بتأكيد انعقاد انتخابات مجلس الشعب في دائرة الرقة، نتيجة الانسحابات الواسعة في صفوف أعضاء الهيئة الناخبة، شكّلت عاملاً رئيسياً حال دون تنظيم هذه المناظرات، وفي المقابل، كان من شأن عقدها أن يسهم في تعزيز شفافية التنافس الانتخابي، ودعم مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في الدائرة الانتخابية في الرقة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدعاية الانتخابية، بصيغتها الرسمية وأدواتها المعلنة، لم تكن العامل الحاسم في تشكيل توجهات التصويت يوم الاقتراع، إذ برزت عوامل أخرى أكثر تأثيراً، مثل شبكات العلاقات الاجتماعية والعشائرية والتحالفات غير الرسمية، كأدوات رئيسية لحشد الأصوات وبناء الكتل الانتخابية، ويعكس ذلك محدودية فعالية الإطار الدعائي الرسمي في سياق انتخابي تحكمه اعتبارات اجتماعية وسياسية أوسع من الأدوات الدعائية المقننة.

12.3. تحليل الدعاية الانتخابية في الدائرة الانتخابية (الطبقة)

على خلاف ما تم رصده في دائرة الرقة، شهدت الدعاية الانتخابية في دائرة الطبقة مستوى أعلى من التفعيل العملي للأدوات المنصوص عليها في القرار رقم (9) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، حيث شملت عرض المعلومات الشخصية للمترشحين وبرامجهم الانتخابية بذات النمط العام، إلا أنها تميزت بتنظيم أنشطة تفاعلية داعمة ومناظرات انتخابية، ففي هذا السياق، نظمت المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة تدريباً للمرشحين بتاريخ 14-03-2026، حضره (17) مرشحاً من أصل (20) مرشحاً عن الدائرة الانتخابية في الطبقة ، بينهم (3) مرشحات، و قد ركز التدريب على تطوير مهارات المناظرات الانتخابية، وتزويد المرشحين بدليل المناظرات الانتخابية الصادر عن المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية.

كما نظمت المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة بالتعاون مع اللجنة الفرعية في الطبقة ثلاث مناظرات انتخابية بتاريخ 15-03-2026 ، جمعت بعض المرشحين مع أعضاء الهيئة الناخبة في الطبقة، وتناولت المناظرات قضايا محورية هي: شكل نظام الحكم في مستقبل البلاد، والموقف من قانون الإدارة المحلية رقم (107)، وشكل الاقتصاد الأنسب لمستقبل البلاد، وقد شارك في المناظرات (9) مرشحين بينهم (2 نساء) من أصل (17) مرشح مدعو للمناظرات الانتخابية، حيث اتسمت المناظرات الانتخابية بالحياد والتنظيم، ووفرت فرصاً متكافئة للمشاركين لعرض آرائهم، كما أتاحت لأعضاء الهيئة الناخبة طرح الأسئلة والتفاعل المباشر مع المرشحين.

ويكتسب اختيار مواضيع المناظرات الانتخابية في دائرة الطبقة دلالة سياسية واضحة، إذ تركزت حول قضايا كبرى ذات طابع وطني واستراتيجي، شملت شكل نظام الحكم في مستقبل البلاد، والموقف من قانون الإدارة المحلية رقم (107)، وشكل الاقتصاد الأنسب لمستقبل البلاد، ويعكس هذا الاختيار توجهاً نحو إدخال المرشحين في نقاشات تتجاوز الإطار المحلي الضيق إلى قضايا بنيوية تمس مستقبل الدولة السورية، ما يعزز من الطابع السياسي للانتخابات ويمنحها بعداً يتصل بإعادة تشكيل العقد الاجتماعي والسياسي، كما أن طرح هذه القضايا قد ساهم في اختبار القدرات الفكرية والسياسية للمرشحين، ومدى امتلاكهم لرؤى واضحة تجاه قضايا الحكم والإدارة والاقتصاد، وهو ما يضفي على المناظرات بعداً نوعياً يتجاوز الاعتبارات التقليدية القائمة على الانتماءات الاجتماعية والعشائرية.

كما يُلاحظ أن حضور اللجنة الفرعية في الطبقة للمناظرات الانتخابية، إلى جانب مشاركة بعض وسائل الإعلام المحلية وعدد من الفاعلين المحليين، قد أسهم في تعزيز الطابع العلني والتفاعلي للعملية الدعائية، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدعاية الانتخابية في الطبقة تجاوزت الطابع الشكلي إلى مستوى أكثر تفاعلية، ما ساهم في تعزيز النقاش العام وإتاحة مساحة أفضل لتقييم المرشحين، وإن ظل تأثيرها مرتبطاً إلى حد ما بعوامل أخرى مثل العلاقات الاجتماعية والتحالفات المحلية.

13 يوم الاقتراع في الدائرتين الانتخابيتين في (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

13.1. الإطار التنظيمي الناظم - يوم الاقتراع في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة)

نظمت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب إجراءات يوم الاقتراع في دائرتي الرقة والطبقة من خلال إطار قانوني وإجرائي محدد، حيث نص القرار رقم (9) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب على تحديد موعد الاقتراع في كلا الدائرتين بتاريخ 2026-03-17، واعتماد المركز الثقافي في الرقة والطبقة كمقر رسمي للعملية الانتخابية، واستكمل القرار رقم (10) لعام 2026 الصادر بتاريخ 2026-03-16 هذا الإطار عبر تحديد الجوانب التنفيذية، إذ حُددت مدة الاقتراع بثلاث ساعات (من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً)، مع إمكانية التمديد لمدة ساعة واحدة فقط في حال عدم تحقق النسبة الدنيا المطلوبة للمشاركة، على أن تُغلق الصناديق بعدها بشكل نهائي (بغض النظر عن نسبة المقترعين)، وتُباشر عملية فرز الأصوات فوراً، كما ألزم القرار المرشحين بالحضور قبل بدء الاقتراع، وحدد الجهات المخولة بحضور عملية الفرز، بما في ذلك اللجان الفرعية والمراقبين القانونيين ووسائل الإعلام المصرح لها، مع التأكيد على نشر القرار وإبلاغه رسمياً، وهو ما يعكس اعتماد إطار زمني وإجرائي مكثف يهدف إلى تسريع العملية الانتخابية مع الحفاظ على الحد الأدنى من التنظيم والرقابة.

13.2. نسبة المشاركة في يوم الاقتراع في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة

في يوم الاقتراع بتاريخ 2026-03-17، بلغت نسبة المشاركة في الدائرة الانتخابية في الرقة مستوى مرتفعاً، حيث صوت (126) عضواً من أصل (150) من أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الرقة[4]، بنسبة مشاركة بلغت (84%)، وعلى نحو مماثل، شهدت الدائرة الانتخابية في الطبقة نسبة مشاركة مرتفعة، إذ بلغ عدد المصوتين (42) عضواً من أصل (50) عضواً من أعضاء الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية في الطبقة[5]، بنسبة بلغت (84%)، وتعكس هذه النسب مستوى إقبال مرتفع نسبياً من قبل أعضاء الهيئة الناخبة في كلا الدائرتين، بما يشير إلى درجة من الالتزام بالمشاركة في العملية الانتخابية ضمن الإطار المحدد لها، وفي سياق متصل، رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية عودة نسبة وازنة من أعضاء القائمة التي كانت قد أعلنت انسحابها بشكل غير رسمي في الدائرة الانتخابية في الرقة إلى المشاركة في التصويت يوم الاقتراع، دون صدور إعلان واضح يوثق هذا التراجع، ويُرجح أن تكون هذه العودة قد أسهمت بشكل مباشر في رفع نسبة المشاركة في الدائرة الانتخابية في الرقة.

4 مكالمة هاتفية مع السيد محمد صالح النجم رئيس لجنة المراقبة القانونية لانتخابات مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية (الرقة)

5 محادثة صوتية عبر تطبيق واتس أب مع السيد عبد العزيز الحمادة رئيس لجنة المراقبة القانونية لانتخابات مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية (الطبقة)

13.3. إجراءات فرز الأصوات

بحسب تصريحات رئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في **الفيديو الرسمي** المنشور على منصة اللجنة العليا على فيس بوك بتاريخ 17-03-2026، يتم فرز الأصوات في القاعة بحضور المرشحين أو من يمثلهم في حال غيابهم، إلى جانب اللجنة القانونية، وأعضاء اللجنة الفرعية، وأعضاء اللجنة العليا فقط، ولتأكيد الشفافية، يُسمح للمرشحين باختيار 3-5 أعضاء ليقفوا خلف اللجنة الفرعية أثناء إعلان النتائج وتسجيل الأصوات، وذلك لمراقبة الإجراءات مباشرة، كما يمكن لكل مرشح تسجيل عدد الأصوات التي حصل عليها ومطابقتها مع النتائج الأولية، في خطوة تعزز قدرة المرشح على التحقق الذاتي، كما تُنفذ عملية تسجيل ومطابقة الأصوات من قبل اللجنة العليا واللجنة الفرعية في فريقين منفصلين، لضمان التحقق المتبادل وتقليل فرص الأخطاء، حيث أن الإجراءات الموضحة تشير إلى تصميم متكامل لتعزيز الشفافية والعدالة في فرز الأصوات، إذ تجمع بين المراقبة المباشرة للمرشحين، والمطابقة المزدوجة للأصوات من قبل اللجان الرسمية، وهذا الترتيب يخلق بيئة خاضعة للمراجعة المستمرة، ما يقلل من فرص الخلافات أو الطعون المبنية على الأخطاء الإجرائية.

13.4. التوكيل في الأصوات

تنص المادة (4-33) من المرسوم رقم (143) لعام 2025 على أنه لا يجوز لعضو الهيئة الناخبة التوكيل في التصويت، ومع ذلك، رصدنا ميدانياً قيام بعض أعضاء الهيئة الناخبة بتوكيل أعضاء آخرين للتصويت نيابة عنهم، وهو ما يمثل خرقاً صريحاً للنص القانوني، إلا أنه بالنظر إلى السياق الخاص والمعقد للعملية الانتخابية في الدائرة الانتخابية في الرقة، من الممكن أن تكون اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب قد استندت إلى المادة (51) من المرسوم نفسه، التي تمنح اللجنة العليا الحق في وضع آليات عمل مرنة ومبتكرة في الدوائر الانتخابية التي تواجه تحديات استثنائية، بهدف ضمان تنفيذ العملية الانتخابية مع الحفاظ على مبادئ الشفافية والعدالة، وبناءً على ذلك، يظهر أن اللجنة العليا قد اعتمدت تفسيراً توسعياً لهذه المادة لتسهيل سير العملية الانتخابية في بيئة معقدة.

13.5. دعوة منظمات المجتمع المدني لمراقبة العملية الانتخابية

لم نرصد في فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة ، توجيه أي دعوات أو تسجيل حضور فعلي لمنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح) لمراقبة العملية الانتخابية، واقتصر حضور المجتمع المدني في لجان المراقبة القانونية التي تم تشكيلها في الدائرتين الانتخابيتين (الرقة، الطبقة) في محافظة الرقة، بالقرار رقم (4) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 25-02-2026، ويشير هذا النمط من المشاركة إلى أن دور المجتمع المدني جاء ضمن إطار رسمي محدود ومُدار من قبل الجهة المنظمة، دون إتاحة مساحة كافية لمراقبة مستقلة ومحايدة خارج البنية المؤسسية للعملية الانتخابية، ومن شأن ذلك أن يحد من تنوع مصادر التحقق والمساءلة، ويضعف من مستوى الرقابة المجتمعية المباشرة، رغم وجود تمثيل نسبي للمجتمع المدني داخل اللجان القانونية، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى انفتاح العملية الانتخابية على الرقابة المستقلة وتعزيز معايير الشفافية.

13.6. ظهور اللجنة الفرعية في دائرة الرقة الانتخابية يوم الاقتراع

رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة ما يمكن وصفه بانسحاب غير معلن رسمياً لأعضاء اللجنة الفرعية في دائرة الرقة الانتخابية عقب صدور القائمة النهائية لأعضاء الهيئة الناخبة بتاريخ 09-03-2026، وهو ما يتقاطع مع دلالات القرار رقم (8) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بتاريخ 09-03-2026، إذ نصت المادة الأولى من القرار على إسناد مهمة استقبال طلبات الترشح والإشراف على عملية الاقتراع في دائرة الرقة مباشرة إلى اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، بينما جاءت المادة الثانية لتلغي كل ما يخالف مضمون القرار، وهو ما يمكن تفسيره قانونياً بأنه إلغاء ضمني لدور اللجنة الفرعية.

إلا أن هذا الإطار التنظيمي لم يستمر بصورة واضحة، حيث عادت اللجنة الفرعية للظهور ميدانياً يوم الاقتراع بتاريخ 17-03-2026، وشاركت في مهام الإشراف والمتابعة وفرز الأصوات إلى جانب اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، دون صدور أي قرار رسمي منشور ومعلن يوضح إعادة تفعيل دورها أو تحديد نطاق صلاحياتها، ويمكن تفسير هذا التباين من خلال الاستناد المحتمل إلى المادة (51) من المرسوم (143) لعام 2025، التي تمنح اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب صلاحية اعتماد آليات عمل مرنة في الدوائر التي تواجه ظروفاً استثنائية، بما يضمن تنفيذ العملية الانتخابية، مع ذلك، يثير هذا التحول عدة تساؤلات قانونية وإجرائية، من أبرزها: مدى قانونية إلغاء أو تعليق دور اللجنة الفرعية دون نص صريح واضح، ثم إعادة إشراكها دون قرار منشور، وحدود الصلاحيات التي مارستها اللجنة الفرعية يوم الاقتراع في ظل غياب توضيح رسمي، إضافةً إلى أثر هذا التداخل في الاختصاصات على وضوح المسؤوليات والمساءلة، كما يطرح هذا الوضع تساؤلاً أوسع حول مدى اتساق مبدأ المرونة المنصوص عليه في المادة (51) مع متطلبات الشفافية القانونية، خاصة فيما يتعلق بضرورة توثيق وتعميم القرارات التنظيمية التي تمس بنية إدارة العملية الانتخابية.

13.7. شطب أسماء من قائمة المرشحين في الدائرة الانتخابية في الرقة يوم الاقتراع

رصد فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة قيام اللجنة العليا على العملية الانتخابية بشطب اسمي مرشحين اثنين من قائمة المرشحين يوم الاقتراع، دون صدور أي قرار رسمي معلن أو منشور من اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب يوضح الأساس القانوني الذي ارتكز عليه هذا الإجراء أو يبين مبرراته التنظيمية، ويبدو أن هذا الإجراء جاء انعكاساً مباشراً للتفاهمات التي تم التوصل إليها خلال جلسة التسوية غير الرسمية بين ممثلي اللجنة العليا وكتلة المنسحبين بتاريخ 16-03-2026، والتي تضمنت الاتفاق على حذف الشخصيتين المعترض عليهما من قائمة المرشحين مع الاحتفاظ بحقهما في الانتخاب كجزء من ترتيبات إعادة المنسحبين إلى العملية الانتخابية، ويثير غياب القرار الرسمي في هذا السياق إشكالية قانونية وإجرائية تتعلق بمدى توافق هذا الإجراء مع مبادئ الشفافية وتوثيق القرارات الانتخابية، إذ إن تعديل قوائم المرشحين دون إعلان رسمي مكتوب ومتاح للجمهور قد يفتح تساؤلات حول التسلسل الإجرائي المعتمد في إدارة العملية الانتخابية، وحدود الصلاحيات الميدانية في تنفيذ التفاهمات غير المعلنة، إضافة إلى أثر ذلك على إمكانية التتبع القانوني والمساءلة الإدارية للقرارات ذات الصلة.

13.8. انسحاب مرشحين من الدائرة الانتخابية في الطبقة قبل يوم الاقتراع

لقد بلغ عدد المرشحين في الدائرة الانتخابية في الطبقة (20) مرشحاً وفق القرار رقم (9) لعام 2026 الصادر عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، منهم (16) رجلاً و(4) نساء، وفي هذا السياق شهدت العملية الانتخابية في الدائرة الانتخابية في الطبقة مرحلتين من الانسحاب قبيل يوم الاقتراع، حيث سُجل في المرحلة الأولى انسحاب (3) مرشحين بشكل رسمي من كامل العملية الانتخابية (الترشح والاقتراع)، وجميعهم من الذكور، وفي مرحلة لاحقة بتاريخ 2026-03-16، تم رصد انسحب (9) مرشحين إضافيين من قائمة الترشح، بينهم (7) رجال و(2) من النساء، مع احتفاظهم بحقهم في الاقتراع كأعضاء في الهيئة الناخبة، وبذلك، انخفض عدد المرشحين الفعليين الذين خاضوا الانتخابات يوم الاقتراع إلى (8) مرشحين فقط، بينهم (2) من النساء، ما يعكس تقلصاً كبيراً في حجم المنافسة الانتخابية قبيل يوم الاقتراع، ويشير إلى ديناميكيات انسحاب مؤثرة قد تكون مرتبطة بإعادة تموضع التحالفات أو حسابات فرص الفوز ضمن الدائرة الانتخابية[6].

14 النتائج الأولية، الطعون، النتائج النهائية في الدائرتين الانتخابيتين في (الرقة، الطبقة)

14.1. الإطار التنظيمي الناظم - النتائج الأولية، الطعون، النتائج النهائية

أصدرت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب **القرار رقم (12) لعام 2026** بتاريخ 2026-03-17، متضمناً إعلان النتائج الأولية لانتخابات مجلس الشعب في دائرتي الرقة والطبقة، حيث فاز في دائرة الرقة كل من أحمد محمود الخلف الشلاش، أحمد محمد حسن العمر، ومقدام علي الجشعم، وفي دائرة الطبقة عبد الله مجيد الحاج عبيد، كما فتح القرار باب الطعون على العملية الانتخابية، بما يشمل الدعاية والاقتراع وفرز الأصوات، حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم 2026-03-18، مع إتاحة حق الطعن لكل ذي مصلحة أمام لجنة الطعون الخاصة بمحافظة الرقة، وبالرغم من هذه الإتاحة القانونية، لم يتم تسجيل أي طعن على النتائج الأولية، ما أدى إلى تثبيت النتائج بشكل نهائي عبر القرار رقم (13) لعام 2026 الصادر بتاريخ 2026-03-18 عن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، والذي أقر الأسماء ذاتها الصادرة في القائمة الأولية كفائزين نهائيين في الدائرتين الانتخابيتين.

14.2. قائمة فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية (الرقة)

عمل فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة على جمع وتحليل نتائج فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية في الرقة، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النتائج، متضمناً عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح والنسبة المئوية من إجمالي الأصوات، حيث تعكس هذه الجداول التوزيع الفعلي للأصوات بين المرشحين، وتوفر أساساً موضوعياً لتحليل أنماط التصويت، ومستويات التنافس، وحجم الفوارق بينهم ضمن العملية الانتخابية.

6 مكالمات هاتفية أجريت مع السيد عمر عبود الملا عيسى رئيس اللجنة الفرعية لانتخابات مجلس الشعب في الدائرة الانتخابية (الطبقة)، والعديد من المرشحين المنسحبين.

قائمة فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية (الرقة)							
م	المرشح	عدد الأصوات	النسبة %	م	المرشح	عدد الأصوات	النسبة
1	أحمد محمود الخلف الشلاش	48	38.09	16	عيسى عبد الهادي حسين	6	4.76
2	مقدام علي الجشعم	36	28.57	17	عبد الكريم الابراهيم المصطفى	5	3.96
3	أحمد محمد حسن العمر	34	26.98	18	علاء أحمد الحسن	5	3.96
4	عبد الفتاح رمضان المحمد	28	22.22	19	فلك حسين الحسن	5	3.96
5	مصطفى أحمد المسهوج	26	20.63	20	علي معيوف المعيوف	4	3.17
6	عبد الكريم عطية الهويدي (بو عساف)	24	19.04	21	نور محمد العنزي	4	3.17
7	عثمان محمد الكنيطر	23	18.25	22	ثامر ابراهيم المطر	4	2.38
8	محمد عبد الكريم الدرويش	16	12.70	23	عبد القادر عبد الغفور شيخ حسن	3	2.38
9	عبد الرزاق منادي الهويدي	14	11.11	24	عبد الكريم علي الصايل	3	2.38
10	أحمد محمد الشيخ	14	11.11	25	خالد لقمان الكدرو	2	1.58
11	طه ابراهيم الخلف	10	7.93	26	عصام عبد القادر المحمد (الحاج عبو)	1	0.79
12	طلال جدعان الكطفان	8	6.35	27	عبد الله عبد الفرج	0	0.00
13	عبد الرحمن فاضل السلامة	8	6.35	28	عبد المحسن عليوي البو عريب	0	0.00
14	محمد درويش الفقير	8	6.35	29	مرعي خلف العساف	0	0.00
15	عبد الحميد احمد العليوي	7	5.55	30	همام محمود الخلف	0	0.00

14.3. قائمة فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية في الطبقة

عمل فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة على جمع وتحليل نتائج فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية في الطبقة، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النتائج، متضمناً عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح والنسبة المئوية من إجمالي الأصوات، حيث تعكس هذه الجداول التوزيع الفعلي للأصوات بين المرشحين، وتوفر أساساً موضوعياً لتحليل أنماط التصويت، ومستويات التنافس، وحجم الفوارق بينهم ضمن العملية الانتخابية .

قائمة فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية (الطبقة)							
م	المرشح	عدد الأصوات	النسبة %	م	المرشح	عدد الأصوات	النسبة
1	عبد الله مجيد الحاج عبد	21	50.00	16	محمد أحمد الهيبي	2	4.76
2	حمود شواخ الأحمد	13	30.95	17	علي صالح الحمام	1	2.38
3	عبد الرحمن محمود المحمد	3	7.14	18	جمالة عيسى الشحادة	0	0.00
4	وئام رفاعي الجاسم	2	4.76	19	محمد أحمد العباوي السلوم	0	0.00

14.4. مقارنة نتائج الانتخابات مع السيناريوهات المتوقعة في الدائرة الانتخابية في الرقة

عند مراجعة فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة للنتائج النهائية للانتخابات في الدائرة الانتخابية في الرقة ومقارنتها مع السيناريوهات التي رصدها فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية وتنبأ بها قبل يوم الاقتراع، يمكن استخلاص عدة ملاحظات مهمة حول ديناميكيات التصويت والتحالفات داخل الدائرة الانتخابية في الرقة:

- السيناريو الأول: إجماع غالبية عشيرة العفادلة على مرشح واحد: كان من المتوقع أن يؤدي توحيد غالبية الناخبين من عشيرة العفادلة خلف مرشح واحد ، إلى حسم أصوات العفادلة لصالح المرشح المختار، ما يمنحه أفضلية واضحة على المنافسين، إلا أن النتائج أظهرت تشتت أصوات العفادلة بين عدة مرشحين، حيث لم يتمكن أي مرشح من هذه العشيرة من الوصول إلى المراتب الثلاثة الأولى، ويشير هذا إلى أن ضعف توحيد الكتلة العشائرية، والنزاعات الداخلية المحتملة بين أبناء العشيرة، التي أضعفت قدرة هذه المجموعة على التأثير بشكل مباشر على النتائج، بما يعكس صعوبة ترجمة القوة الاجتماعية إلى نفوذ انتخابي منظم في غياب توافق شامل.
- السيناريو الثاني: إجماع غالبية خط السبخة على أحمد الشلاش وتحالفه مع مقدام الجشعم: تحقق هذا السيناريو بشكل واضح وملموس، إذ تصدر أحمد محمود الشلاش نتائج التصويت بفارق كبير، تلاه مقدام علي الجشعم في المركز الثاني، وهذا النجاح يعكس فعالية التحالفات الاستراتيجية التي أقامها المرشحان، وقدرتهما على حشد كتل انتخابية متنوعة تشمل مناطق المعدان والسبخة والكرامة، وأصوات أخرى متفرقة في ريف الرقة ، بالإضافة إلى بعض ممثلي المجتمع المدني، كما يظهر أن التخطيط المسبق وبناء شبكات دعم مشتركة بين المرشحين يمكن أن يعزز فرصهم الانتخابية بشكل كبير، خصوصاً عندما تستند التحالفات إلى توازن اجتماعي وسياسي مدروس.
- السيناريو الثالث: تناحر العفادلة وظهور شخصيات جديدة: كان هذا السيناريو يتوقع أن يؤدي الانقسام داخل عشيرة العفادلة إلى تقليص فرص المرشحين التقليديين، وفتح المجال أمام شخصيات جديدة لتحقيق اختراقات انتخابية، حيث أن نتائج الفرز أظهرت تحقق هذا السيناريو جزئياً فقط، إذ حصلت الشخصيات الجديدة على أصوات محدودة لم تكن كافية لتغيير موقعها في الترتيب النهائي، وهذا يعكس محدودية قدرة الشخصيات غير المدعومة بعشائر قوية أو تحالفات واسعة على المنافسة، ويؤكد أن النجاح الانتخابي في الدائرة يعتمد بالدرجة الأولى على التحالفات المنظمة والكتل الاجتماعية الممتدة.

سيناريو تأثير عودة المنسحبين على فوز المرشح الثالث في الدائرة الانتخابية في الرقة :
من خلال تحليل فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة ، يمكن توقع سيناريو لم يكن ضمن التقديرات الأولية، حيث قد يؤدي عودة المنسحبين من الهيئة الناخبة (بشكل غير رسمي) يوم الاقتراع إلى تعزيز فرص بعض المرشحين الذين كانوا ضمن القائمة المنسحبة سابقاً، وفي هذا السياق، من المحتمل أن الفائز الثالث أحمد محمد حسن العمر قد حصل على دعمه الكامل من قبل هذه الكتلة ، مما رفع حظوظه في التقدم على مرشحين آخرين، يعزز هذا الافتراض بكونه كان ضمن القائمة المنسحبة (الغير رسمية)، حيث يعكس هذا الاحتمال الدور الكبير للتحولات اللحظية في سلوك الناخبين والكتل الانتخابية على نتائج التصويت، ويؤكد أن ديناميكيات التصويت في الدوائر الانتخابية قد تكون أكثر تعقيداً من التحليلات الأولية المبنية على قواعد التحالفات والكتل الثابتة.

14.5. مقارنة نتائج الانتخابات مع السيناريوهات المتوقعة في الدائرة الانتخابية (الطبقة)

عند مراجعة فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية للنتائج النهائية للانتخابات في الدائرة الانتخابية في الطبقة ومقارنتها مع السيناريوهات التي رصدها فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية وتنبأ بها قبل يوم الاقتراع، يمكن استخلاص عدة ملاحظات مهمة حول ديناميكيات التصويت والتحالفات داخل الدائرة الانتخابية في الطبقة:

- السيناريو المتوقع في دائرة الطبقة تحقق بشكل واضح، إذ تصدر عبد الله مجيد الحاج عبد نتائج التصويت، معززاً بذلك تحليلات فريق المؤسسة السورية للأبحاث والتنمية التي أشارت إلى قوة حضوره الرمزي والثوري، وخبرته الإدارية كرئيس أول مجلس محلي، إضافة إلى مكانته المستمرة في المجتمع من خلال إدارة معهد الخوارزمي التعليمي، ويعكس هذا النجاح قدرة المرشح على حشد الدعم داخل الدائرة الانتخابية، مستفيداً من شبكة علاقاته المحلية وتجربته الشخصية المؤثرة، ويؤكد أن الرصيد الرمزي والاجتماعي للمرشح يمكن أن يكون عاملاً حاسمًا في تعزيز فرص الفوز حتى في غياب تحالفات واسعة أو دعم عشائري منظم .

الخلاصة

تعكس نتائج انتخابات مجلس الشعب في دائرة الرقة تحولاً بنيوياً في طبيعة التنافس الانتخابي، تمثل في تراجع النموذج التقليدي القائم على الهيمنة العشائرية لصالح صعود أنماط تصويت عابرة للعشائر، فعلى مدى عقود، ارتبط التمثيل البرلماني في الرقة بصراعات عشائرية محكومة بفكرة "احتكار التمثيل" داخل عدد محدود من العشائر والعائلات النافذة، حيث كان المقعد النيابي يُتعامل معه بوصفه امتيازاً اجتماعياً يعزز النفوذ داخل بنية السلطة، إلا أن نتائج هذه الانتخابات كسرت هذا النمط بشكل ملحوظ، حيث غابت شخصيات عشائرية تقليدية اعتادت الحضور في المجالس السابقة، في مقابل صعود مرشحين من خلفيات اجتماعية أقل ارتباطاً بالبنية العشائرية الصلبة، ما يشير إلى تحول نسبي في معايير الاختيار لدى شريحة من الهيئة الناخبة في الدائرة الانتخابية (الرقة).

وتتضح ملامح هذا التحول بشكل أكبر عند النظر إلى ديناميات الترشح داخل بعض العشائر الكبرى، إذ تشير المعطيات إلى أن إحدى هذه العشائر، ورغم امتلاكها كتلة ناخبة بلغت (36) عضواً من أصل (150) في الهيئة الناخبة، وهي نسبة كافية نظرياً لإنجاح أحد مرشحيها، لم تتمكن من تحقيق ذلك نتيجة التشتت الداخلي، فقد ترشح من هذه العشيرة عدد كبير من المرشحين، شكلوا (31.25%) إجمالي المرشحين، بينهم خمسة مرشحين من فرع واحد ومرشحان من عائلة واحدة، ما أدى إلى تفتيت الأصوات وإضعاف القدرة على التوافق الداخلي، وفتح المجال أمام مرشحين من خارج هذا الإطار العشائري للاستفادة من هذا الانقسام، في المقابل، برزت ظاهرة صعود عشائر ومكونات اجتماعية أقل عدداً لم يكن لها حضور يُذكر في التمثيل البرلماني سابقاً، مستفيدة من قدرتها على بناء تحالفات مرنة وعابرة للعشائر، في ظل تراجع قدرة العشائر الكبرى على ضبط سلوكها التصويتي الداخلي، ويعكس ذلك تحولاً من نموذج "الكتلة العشائرية المغلقة" إلى نموذج أكثر انفتاحاً، تلعب فيه التحالفات العابرة والاصطفافات المرحلية دوراً متزايداً.

كما تعكس نتائج الفائزين الثلاثة في الدائرة الانتخابية في الرقة تحولاً مهماً في بنية التصويت، يتمثل في تراجع الحسم المباشر للثقل العشائري لصالح صعود "الأصوات العابرة للعشائر" بوصفها عاملاً حاسماً في تحديد النتائج النهائية، فقد فاز المرشح أحمد محمود الخلف الشلاش بـ(48) صوتاً بنسبة (38.09%) من الأصوات، وهو من عشيرة البو رمضان التي لا تمتلك سوى ممثل واحد داخل الهيئة الناخبة، ما يشير إلى أن فوزه لم يستند إلى كتلة عشائرية عددية، بل إلى شبكة دعم وتحالفات أوسع تجاوزت حدود الانتماء العشائري المباشر، وهو ما يعكس نمطاً تصويتياً قائماً على التقاء مصالح وتوافقات متعددة المستويات.

وفي السياق ذاته، حصل المرشح مقدام علي الجشعم على (36) صوتاً بنسبة (28.57%) من الأصوات، رغم انتمائه إلى عشيرة الولدة التي تضم (11) ممثلاً في الهيئة الناخبة، ما يدل على أن وزنه الانتخابي لم يكن انعكاساً مباشراً للتمثيل العددي لعشيرته بقدر ما كان نتاج تداخل التحالفات السياسية والاجتماعية التي تجاوزت الإطار العشائري التقليدي، أما المرشح أحمد محمد حسن العمر فقد حصل على (34) صوتاً بنسبة (26.98%) من عدد الأصوات، وهو من عشيرة بني خالد التي لا يتجاوز تمثيلها عضوين فقط في الهيئة الناخبة، ويُعد هذا الفوز دلالة على بروز التصويت العابر للعشائر، إذ أن وصوله إلى هذه النتيجة لا يمكن تفسيره بالوزن العشائري، بل يرتبط بشكل مباشر بإعادة تموضع كتلة المنسحبين بشكل غير رسمي ومشاركتها في التصويت، ما وفر له قاعدة دعم منظمة خارج الاصطفافات العشائرية التقليدية.

وبناءً على ذلك، تكشف هذه النتائج أن العملية الانتخابية في الرقة لم تُحسم وفق معادلة "الحجم العشائري = عدد الأصوات"، بل وفق ديناميات أكثر تعقيداً، أبرزها تفكك الكتل العشائرية الموحدة، وظهور تحالفات عابرة للعشائر، إضافة إلى الدور الحاسم للكتل المنظمة مثل كتلة المنسحبين غير الرسمية، ما يشير إلى انتقال تدريجي من منطق التمثيل العشائري الصلب إلى منطق التصويت الشبكي المرن الذي يعيد تشكيل خريطة القوة الانتخابية.

كما أنّ ما لا يمكن إغفاله في هذه التجربة الانتخابية هو ضعف المشاركة النسائية، سواء على مستوى الترشّح لعضوية الهيئات الناخبة، أو على مستوى التواجد ضمن الهيئات الناخبة النهائية. وقد ازداد هذا الواقع وضوحاً مع الغياب التام للعنصر النسائي عن قوائم الفائزين، الأمر الذي يعكس بشكلٍ جليّ استمرار هيمنة الصورة النمطية التقليدية التي تنظر إلى العمل السياسي بوصفه مجالاً ذكورياً في المقام الأول.كما أنّ لهذا دلالات أخرى تتعلق بضعف السياسات التشجيعية والآليات الداعمة لانخراط النساء في الحياة السياسية،ما يستدعي ضرورة تصميم برامج التمكين و المشاركة السياسيّة الموجهّة للنساء وفق تقييمات واقعية أكثر دقة وموضوعيّة،بما يتيح فهماً أعمق لهذا الواقع ويطرح حلولاً علميّة أكثر منطقية وفاعليّة.
ومع ذلك، يُتوقَّع أن يتم تدارك جانب من هذا الخلل من خلال الأعضاء الذين سيتم تعيينهم لاحقاً ضمن ما يُعرف محليّاً بالحصة الرئاسية، مما قد يسهم في تعزيز الحضور النسائي وتحقيق قدر أكبر من التوازن والشموليّة في المشهد السياسي في الرقة.

ملحق رقم 1

العشيرة	الرقم في الهيئة الناخبة	العشيرة	الرقم في الهيئة الناخبة
العفادلة	2,4,7,14,17,18,33,38,45,48,51,52,53,55,58,68, 69،72,74,77,86,91,98,99,104,105,106,109,112 ,113,122,127,128,130,138,146,	بني عصيد	22
البوسبيع	9,11,13,15,32,46,59,82,85,93,96,102,110,129,133	الأكراد	90
الولدة	3,5,29,41,54,67,117,125,132,140,150	البوراشد	114
بني قيس	26,37,60,63,65,76,87,107,111,135	المعامرة	20
البومانع	6,64,78,84,92,116,118,121	الكلعيين (الشعيب)	34
الحليسات	28,80,100,115,119,120	العجيل	1
الشبل	6,19,31,43,50	البوبنا	30
النعيم	71,83,108,148,149	الجريات	136
البوظاهر	40,81,97,145	البره جكلية	88
البوجابر	62,89,137,147	بني سعيد	123
المرندية	35,70,79,131	التركمان	103
البوعساف	21,24,73	البوعيسى	49
شمر	25,126,144	الرمضان أغا	44
بني خالد	10,61	الزويقات	42
العكيدات (البياطرة)	56,139	حرب	75
عنزة	57,141	طي - البجري	95
الحديديين	39,94	البورمضان	12
البوحميد	23,8	الدليم-الشبلي السلامة	27
الموالي - الكويدر	16,142	بني حصين	124
البوسرايا	101,134	البوعتيج	47
المجادمة	66,143		

ملحق رقم 2

العشيرة	الرقم في الهيئة الناخبة
الولدة- الحويوات	2,10,11,21,38,42,43,47
الولدة -الناصر	3,7,8,9,20,27,30,35
العجيل	15,19,22,32,44,46
البوجابر	4,23,24,50
البوعساف - الشفرات	34,37,40
الولدة - العلي	16,18
البوخميس	13,33
المجادمة	1,17
المرادات	5, 25
عدوان - المغلطان	36,45
الولدة - الجعابات	31,39
البوسرايا	26
المعامرة	41
البوظاهر	14
البورمضان	29
النعيم المطيلات	12
شمر الوهب	28
الولدة - الغانم	49
الولدة - العامر	6
الموالي	48